المجلة الدولية للسانيات والأدب والترجمة
الرقم المعياري الدولي للدوريات 2617-0299
معرف الوثيقة الرقمي 10.32996/ijllt
الموقع الإلكتروني للمجلة: www.al-kindipublisher.com/index.php/ijllt

التسمية والهوية الوطنية في خطاب مجموعة الثمانين: دراسة لسانية اجتماعية في اللغة وتلقّي سياسات الجنسية الكويتية (2017–2026)

أنوار الشريعان

كلية الآداب، مركز اللغات، جامعة الكويت، دولة الكويت

تاريخ استلام البحث: ٧ تشرين الأول ٢٠٢٦ **تاريخ نشر البحث:** ٧ تشرين الثاني ٢٠٢٦ **المجلد:** 9 **العدد:** 11

الملخص بالعربية

تتناول هذه الدراسة المصطلحات والكلمات المستخدمة في الكويت من قبل "مجموعة الثمانين" للحديث عن القضايا التي تتعلق بالهوية والجنسية خلال الفترة الممتدة من عام 2017 إلى عام 2026. وترتكز الدراسة على عدد من المفردات والتسميات التي تظهر في هذا الخطاب، ومن بينها مصطلح "أهل الكويت" و"المؤسسون"، إلى جانب تعبيرات أخرى مثل "المواطنين" و"الكويتيين" و"الشعب الكويتي". كما تبحث الدراسة أيضًا في الكلمات ذات الصلة بالجنسية والهوية والقانون والسيادة والتزوير،وطريقة استخدامها في سياقات مختلفة. تعتمد الدراسة على مواد صحفية منشورة تتضمن تصريحات منسوبة إلى أعضاء مجموعة الثمانين، إلى جانب المصادر القانونية والرسمية. وتظهر القراءة النوعية للشواهد التي أمكن الرجوع إلى نصوصها الأصلية تمايزًا سياقيًا بين تسميات العضوية الوطنية: «أهل الكويت» تسمية اجتماعية تتحدد دلالتها بسياق الاستعمال، و«الكويتيون المؤسسون» صياغة مرتبطة في مقابلة أكتوبر 2020 بالنقاش حول الحقوق السياسية. ولا تقدم هذه القراءة قياسًا لتكرار الألفاظ في خطاب المجموعة كله أو لآثارها في الجمهور؛ بل تصف استعمالات محددة يمكن إرجاعها إلى مصادرها.ولا يتناول البحث القرارات الفردية المتعلقة بالجنسية فيما يتعلق بصحتها أو خطئها إذ إنها شأن سيادي للدولة وحدها، كما لا يفترض أن القرارات الحكومية صدرت نتيجة أثر مباشر من المجموعة أو غيرها. وينصب الاهتمام على الخطاب نفسه، وعلى الطريقة التي يمكن أن يسهم بها في شرح السياسات أو تقديمها لفئات متعددة من الجمهور. ويتعامل هذا البحث مع تنظيم الجنسية، سواء تعلق الأمر بالمنح أو الفقد أو السحب أو الإسقاط، بوصفه أمرًا من اختصاصات الدولة السيادية وفق القانون. وفي الوقت ذاته، يتم مراعاة أهمية المحافظة على كرامة الأفراد، وعدم التعميم فيما يتعلق بحالة فردية على مجموعة كاملة من الناس.

الكلمات المفتاحية

أهل الكويت، المؤسسون، مجموعة الثمانين، اللسانيات الاجتماعية، تصنيف العضوية، الهوية الوطنية، تحليل الخطاب، الجنسية الكويتية، السيادة، التزوير، التلقي المجتمعي.

Naming and National Identity in the Discourse of the Group of 80: A Sociolinguistic Study of Language and the Reception of Kuwaiti Nationality Policies (2017–2026)

Anwar Alshuraiaan

College of Arts, Language Center, Kuwait University, Kuwait

Corresponding Author: Anwar Alshuraiaan**, E-mail:** anwar.alshuraiaan@ku.edu.kw

Abstract in English

This study examines the terms and expressions used by the Group of 80 in Kuwait to discuss issues of national identity and nationality between 2017 and 2026. It focuses on a range of lexical items and labels employed in the group's discourse, including Ahl al-Kuwait ("the people of Kuwait") and al-Mu'assisun ("the founders"), alongside other expressions such as "citizens," "Kuwaitis," and "the Kuwaiti people." It also explores vocabulary associated with nationality, identity, law, sovereignty, and forgery, examining how these expressions function in different contexts. The study draws on published press materials containing statements attributed to members of the Group of 80, together with relevant legal and official sources. A qualitative analysis of documented instances drawn from accessible original sources reveals contextual distinctions among labels of national membership. Ahl al-Kuwait functions as a social designation whose meaning depends on its context of use, whereas al-Kuwaitiyyun al-Mu'assisun ("the founding Kuwaitis") appears in an October 2020 interview in connection with debates over political rights. Rather than measuring the frequency of these expressions across the group's discourse as a whole or assessing their effects on public opinion, the study examines specific instances of language use that can be traced to their published sources. The study does not evaluate whether individual nationality decisions are right or wrong, recognizing that such decisions fall within the state's sovereign authority under the law. Nor does it assume that government decisions resulted directly from the influence of the Group of 80 or any other organization. Instead, the analysis focuses on the discourse itself and the ways in which it may contribute to explaining and presenting nationality policies to different audiences. The regulation of nationality, including its acquisition, loss, withdrawal, and

deprivation, is examined as an area of state sovereignty governed by law, while emphasizing the importance of respecting individual dignity and avoiding generalizations from individual cases to entire population groups.

Keywords

Ahl al-Kuwait, the founders, Group of 80, sociolinguistics, membership categorization, national identity, discourse analysis, Kuwaiti nationality, sovereignty, forgery, public reception.

ARTICLE INFORMATION

RECIEVED: 07 October 2026 **PUBLISHED:** 07 November 2026 **DOI:** 10.32996/ijllt.2026.9.11.17

1. المقدمة:

تتعلق الجنسية في الكويت بالوضع القانوني، كما تتصل أيضًا بجوانب اجتماعية واقتصادية وبقضايا الهوية والانتماء (Burton, 2015; Longva, 2006; Al-Nakib, 2014). ومنذ سنة 2024، شهد ملف الجنسية نشاطًا رسميًا موسعًا وذلك عبر الاجتماعات التي عقدتها اللجنة العليا لتحقيق الجنسية والبيانات الصادرة من قبل وزارة الداخلية. فقد أعلنت اللجنة في تاريخ 29 أغسطس من عام 2024 عن 78 حالة، ثم في عام 2025 عن 4,246 حالة في 9 يناير، وعن 962 حالة في 17 أبريل، وعن 434 حالة في 1 مايو، و1,291 حالة في 14 مايو (وزارة الداخلية الكويتية، 2024؛ a2025؛ b2025؛ c2025؛ d2025). واشتملت هذه القرارات، وفق البيانات الرسمية، على أسباب قانونية وفئات مختلفة. وتستخدم الدراسة هذه الأرقام لإظهار حجم النشاط الرسمي المتعلق بملف الجنسية خلال الفترة محل الدراسة، لا للحكم على أي ملف فردي. وفي السياق ذاته، أشار بيان صادر عن المفوضية السامية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة بتاريخ 18 يونيو 2026 إلى أن الإجراءات المتعلقة بالجنسية الكويتية شملت أكثر من 70 ألف شخص (مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، 2026). ولا يعد هذا الرقم حصيلة نهائية، إذ استمرت إجراءات سحب الجنسية وفقدها بعد صدور البيان، مما يرجّح ارتفاع العدد لاحقًا. وفي إطار متابعة الدولة لهذا الملف، برز الدور المؤسسي للشيخ فهد يوسف سعود الصباح من خلال رئاسته اجتماعات اللجنة العليا لتحقيق الجنسية الكويتية ومتابعة أعمالها. وقد أكد في تصريحاته أهمية التدقيق في ملفات الجنسية ودراسة الحالات بصورة فردية والاستعانة بالخبرات القانونية والدستورية مع مراعاة الجوانب الإنسانية. ويبرز ذلك الدور القيادي الذي اضطلع به الشيخ فهد اليوسف الصباح في متابعة ملف يرتبط بتطبيق القانون وحماية الهوية الوطنية ضمن اختصاصات الجهات الرسمية للدولة (الراي، 2024؛ الأنباء، 2024؛ وزارة الداخلية الكويتية، 2026).

وقد شهد قانون الجنسية خلال عام 2026 تعديلات عدة. ففي الثالث عشر من شهر أبريل عام 2026 نُشر المرسوم بقانون رقم 52 لعام 2026، الذي استبدل نص المادة رقم 7، ومن بين أحكامه اعتبار أولاد المتجنس القصّر، وكذلك أولاده الذين يُولدون بعد حصوله على الجنسية الكويتية، كويتيين بالتجنس، بعد أن كان القانون السابق يعتبر أولاد الحاصل على الجنسية المولودين بعد حصوله على الجنسية كويتيين بصفة أصلية (دولة الكويت، a2026). وفي الرابع والعشرين من شهر أغسطس عام 2026 نُشر المرسوم بقانون رقم 79 لسنة 2026، وقد أضاف فقرة جديدة إلى المادة السابعة والتي تنص على عدم استحقاق من حصل على الجنسية الكويتية بالتجنس في الانتخاب أو الترشح أو التعيين في أي هيئة من الهيئات النيابية (دولة الكويت، b2026). وتوفر هذه التغييرات سياقًا قانونيًا لدراسة الطريقة التي يتناول بها الخطاب العام، ومنه خطاب مجموعة الثمانين، مسائل تتعلق بالهوية والجنسية، وذلك من دون افتراض أن خطاب المجموعة كان سببًا في صدور القرارات الرسمية، فهي قرارات سيادية من شأن الدولة وحدها.

وقد تم اختيار "مجموعة الثمانين" لأنها شاركت في النقاش العام الدائر حول الهوية والجنسية منذ عام 2017، قبل المراجعات القانونية الحديثة بعدة سنوات، واستمر في خطاب عدد من أعضائها حضور موضوعات عدة منها تطبيق القانون، وحماية الهوية الوطنية، ومواجهة التزوير (الجريدة، 2017؛ الأنباء، 2017). ولهذا السبب يتعامل البحث مع المجموعة بوصفها جماعة أهلية يتيح خطابها المنشور دراسة الطريقة التي توظَّف بها اللغة في تناول قضايا الهوية والجنسية. كما تطرح الدراسة مقارنة بين بعض الموضوعات التي ظهرت سابقًا في خطاب المجموعة وما ظهر لاحقًا في التعديلات القانونية والسياسات، وذلك لرصد أوجه التقارب والتشابه في الموضوعات من دون اعتبار هذا التقارب دليلًا على أن خطاب المجموعة تسبب في صدور القرارات الرسمية.

لا تُعامل "مجموعة الثمانين" في حدود هذه الدراسة بوصفها جهة حكومية أو بوصفها صاحبة سلطة قانونية في ملفات الجنسية؛ فالتشريع والتنفيذ والتحقيق واتخاذ القرارات في هذه المسائل هي من اختصاصات مؤسسات الدولة. وتنص المادة رقم 22 من قانون الجنسية، بصيغتها المستبدلة بالمرسوم بقانون رقم 52 لعام 2026، على أن القرارات والمراسيم ذات الصلة بالجنسية تعد من أعمال السيادة التي يمتنع على المحاكم النظر فيها (دولة الكويت، a2026). وبناءً على ذلك، فيقتصر البحث على التحليل اللساني الاجتماعي للخطاب المنشور وطريقته في عرض القضايا التي تتعلق في الهوية والجنسية، من دون الحكم على أي حالة فردية أو إعطاء أي جماعة أهلية دورًا قانونيًا في تحديد استحقاق الجنسية أو سحبها.

2. مشكلة الدراسة وأسئلتها:

يتمثل سؤال البحث الأساسي في التمييز فيما بين ثلاثة أمور قد تختلط عند مناقشة دور "مجموعة الثمانين": المشاركة في النقاش العام، وصنع القرار الرسمي، والتأثير على الطريقة التي يستقبل بها الجمهور القرارات من بعد صدورها. فالخلط بينها قد يؤدي إلى فهم أو افتراض أن المجموعة كانت قد شاركت في إصدار القرارات الحكومية أو أنها تملك تأثيرا ثابتا وواسعًا على المجتمع. لذلك يقوم البحث على التركيز على سؤال أكثر تحديدا، وهو ما إذا كان خطاب المجموعة قد قام بمساعدة بعض أفراد المجتمع على استيعاب سياسات الجنسية أو تقبلها بعد إعلانها. يتم إضافة إلى ذلك بُعد لساني رئيسي في الدراسة، يتمثل في تحديد التعبيرات والكلمات البارزة في الخطاب الذي تم نشره لأعضاء مجموعة الثمانين، وتحليل السياقات التي ترد فيها ودلالاتها في الحديث عن الهوية الوطنية والجنسية.

ويتفرع عن ذلك سؤال لساني يبحث في الطريقة التي استخدمت بها "مجموعة الثمانين" مصطلح "المؤسسون"، إلى جانب مفردات ذات صلة بالهوية والسيادة والتزوير، كما يشتمل التحليل تعبير "أهل الكويت"، إلى جانب التسميات الأخرى التي يثبت حضورها في المواد المنشورة عند الحديث عن العضوية الوطنية، وما إذا كان لهذا الاستخدام اللغوي أثر محتمل على طريقة استقبال سياسات الجنسية خلال الفترة الممتدة من عام 2017 إلى عام 2026. ويتناول البحث أيضًا المصطلحات البارزة في المواد المنشورة، والسياقات التي يظهر فيها مصطلح "المؤسسون"، والاختلاف بينه وبين تعبيرات مثل "المواطنين" و"الكويتيين" و"الشعب الكويتي". كما يبحث في ارتباط هذه المفردات بالحديث عن حماية الهوية، ومدى صلتها بطريقة استقبال التغييرات الأخيرة فيما يتعلق بسياسة الجنسية. ولتحقيق ذلك، يميّز البحث بين الكلمات التي تم ذكرها في تصريحات أعضاء

المجموعة أنفسهم وبين عنوان المادة الإعلامية أو الصياغة الصحفية، كما يرصد مواضع ورود التعبيرات والألفاظ في المواد التي نُشرت، والمتحدث الذي استخدمها، والسياق الذي وردت فيه، وذلك قبل استخلاص دلالاتها الاجتماعية واللسانية.

ومن هنا يمكن تحديد أسئلة الدراسة على النحو التالي: أولًا، ما هي التعبيرات والتسميات البارزة في الخطاب المنشور لأعضاء مجموعة الثمانين عند الحديث عن الهوية والجنسية؟ ثانيًا، كيف تختلف معاني "أهل الكويت" و"المؤسسون" و"المواطنون" و"الكويتيون" و"الشعب الكويتي" بحسب السياق الذي ترد فيه؟ ثالثًا، ما هي أوجه التقارب في الموضوعات بين خطاب المجموعة وبين التعديلات القانونية والإجراءات الرسمية التي جاءت لاحقًا؟ رابعًا، هل من الممكن أن يكون خطاب المجموعة قد ساعد بعض المتلقين على فهم سياسات الجنسية أو تقبلها بعد إعلانها، وما هي حدود ما يمكن أن تستنتجه الدراسة من المواد المتاحة فيما يتعلق بذلك؟

3. الفرضيات وحدود الادعاء

ويقوم البحث على ست فرضيات قابلة للمناقشة، ويمكن فحص الجانب الوصفي منها في حدود المواد المتاحة:

- تفترض الفرضية الأولى أن خطاب المجموعة ربما ساعد على نقل النقاش من قضايا وإجراءات منفصلة إلى حديث موسع يربط الجنسية بالهوية والسيادة والنسيج الوطني. وقد يساعد هذا النوع من الخطاب بعض المتلقين الذين يتفقون معه على استيعاب الإجراءات ذات الصلة بالجنسية ضمن نفس السياق.
- أما الفرضية الثانية فتتناول أثر التكرار. فقد استمر الحديث منذ عام 2017 عن مواضيع مثل العبث بالملفات والتزوير وحماية الهوية، وربما جعل هذا التكرار فكرة مراجعة ملفات الجنسية حاضرة أكثر لدى جمهور المجموعة قبل توسع هذه المراجعات في عام 2024.
- وتتعلق الفرضية الثالثة بمدى حضور خطاب المجموعة في المجال العام. فقد شاركت شخصيات عامة ومسؤولون في بعض فعالياتها، وهو ما يتيح وصف نطاق التواصل والظهور في المواد المنشورة، ويتيح تتبع حضورها ومشاركاتها في النقاش العام.
- وتبحث الفرضية الرابعة في الخطاب الذي صدر بعد إعلان القرارات. فقد قدمت المجموعة تصريحات تؤيد فيها بعض القرارات وشرحتها من وجهة نظرها. وربما ساهم هذا الشرح في مساعدة البعض من المتابعين الذين يشاركون المجموعة اهتمامها بحماية الهوية الوطنية على فهم واستيعاب تلك القرارات أو تقبلها بطريقة أكبر.
- ترتكز الفرضية الخامسة على المعاني والتسميات المستخدمة واختلافها بحسب السياق المستخدم ومن بينها "أهل الكويت" و"المؤسسون" والتسميات الأخرى التي يثبت ورودها في المادة المنشورة، فقد تحمل بعض التسميات دلالات اجتماعية ذات صلة بالانتماء، فيما يحمل مصطلح "المؤسسون" معنى أكثر ارتباطًا بالوضع القانوني والتاريخي. ولهذا السبب لا يمكن اعتبار كلمة واحدة دليلًا كافيًا على الشمول أو الإقصاء، بل يجب النظر إلى السياق الذي وردت فيه وإلى الفئات أو الأشخاص المقصودة بهم.
- وتقوم الفرضية السادسة على الافتراض بأن تحليل الخطاب المنشور لأعضاء مجموعة الثمانين قد يكشف عن مجموعة من التعبيرات والألفاظ التي تتعلق بالهوية والجنسية والانتماء، وأن استخدام هذه المفردات والسياقات التي تستخدم بها قد يختلف باختلاف المتحدث والفترة والمناسبة. ولهذا السبب لا يتم تحديد حضور أي لفظ أو تعبير إلا بعد رصده في المواد المنشورة وتحليل سياقه.

ولا يعتمد البحث على افتراض أن المجموعة أثرت بصورة مباشرة في قرار الحكومة أو أنها أدّت دورًا في اتخاذ القرارات، لأنها قرارات سيادية تختص بها الدولة وحدها. كما أن استخدام مصطلح "القبول المجتمعي" لا يعني بالضرورة أن جميع الكويتيين يتبنون الموقف ذاته؛ فالدراسة لا تعتمد على استطلاع وطني شامل، وإنما تتعامل مع مؤشرات يمكن ملاحظتها في المواد المتاحة، ومنها أشكال التأييد المعلنة، وحجم التغطية الصحفية، وترديد قسم من المفردات، واستمرار ظهور المجموعة وقضاياها في النقاش الإعلامي.

4. الإطار النظري

4.1 التأطير وتعريف المشكلة

يستخدم البحث مفهوم "التأطير" (Framing) لفهم الطريقة التي يركّز بها الخطاب على جوانب معينة من القضية، وكيف يؤثر عرضها في فهم الجمهور لها (Entman, 1993). فبدلًا من استخدام عبارة "مراجعة ملفات الجنسية"، قد يصف الخطاب هذه المراجعة بأنها وسيلة لحماية الهوية من التزوير، مع ربطها بحق الدولة في حماية سيادتها. ولا يعني انتشار هذا التأطير بالضرورة صحة التطبيقات، لكنه يوضح الدور الذي قد تؤديه طريقة عرض القضية في فهم الناس لها.

4.2 وضع الأجندة والتهيئة المعرفية

بحسب نظرية "وضع الأجندة" (Agenda-setting)، يمكن للجماعات المدنية أن تزيد اهتمام الناس بقضية معينة عبر تكرار الحديث عنها (McCombs & Shaw, 1972). لكن ذلك لا يعني أن هذه الجماعات تستطيع التحكم الكامل في آراء الناس ومواقفهم. وفي حالة "مجموعة الثمانين"، لم تكن المجموعة أول من طرح قضية الجنسية، لكنها جعلتها منذ سنوات موضوعًا أساسيًا في خطابها. ومن هنا يأتي السؤال: هل ساعد استمرار هذا الخطاب من قبل مجموعة الثمانين على إبقاء القضية ضمن الموضوعات التي تشغل الرأي العام، حتى قبل توسع الدولة في مراجعة الملفات؟

4.3 الشرعنة الخطابية والقبول

يقصد البحث بـ«الشرعنة» تقديم أسباب تساعد على جعل السياسة مفهومة ومقبولة لدى جمهور معين، ويرتبط هذا المعنى بمفهوم "الشرعية الاجتماعية" (Social Legitimacy). ومن هذه الأسباب ربط السياسة بقيم مثل حماية الوطن ومكافحة الفساد (Suchman, 1995). ولفهم انتقال الأفكار بين المؤسسات والنقاش العام، يستخدم البحث أيضًا فكرة "المؤسسية الخطابية"، مع الاهتمام بالطريقة التي يتحدث بها الناس عن هذه الأفكار (Schmidt, 2008).

4.4 من الأمننة إلى الحماية السيادية

يستخدم البحث مفهوم "الأمننة" (Securitization) بحذر. والمقصود به تقديم قضية ما على أنها تهديد أمني يستدعي إجراءات خاصة للتعامل معه (Buzan et al., 1998). وفي خطاب المجموعة، لا تُعرض الجنسية بوصفها وثيقة قانونية فقط، بل ترتبط أيضًا بأمن المجتمع وتماسكه. لكن الحديث عن السيادة أو الأمن لا يُعدّ وحده دليلًا على الأمننة، إذ قد يعبّر عن دور الدولة ومسؤولياتها. لذلك، ينظر البحث إلى سياق هذا الخطاب والمبررات التي يستند إليها لفهمه.

4.5. الاستدلال المدفوع بالمصلحة والإدراك الانتقائي

تختلف استجابة الناس للخطاب تبعًا لهوياتهم ومصالحهم. ويقوم البحث بالاستعانة بفكرة "الاستدلال المدفوع بالمصلحة" لفهم هذا الاختلاف؛ فقد يميل الشخص إلى قبول الرسائل التي تتفق مع هويته ومصالحه، في حين يشكك في الرسائل التي قد يشعر بأنها تمثل تهديدا له (Kahan, 2013; Slothuus & de Vreese, 2010). ولا تقتصر المصلحة هنا على المنفعة المادية فقط، فهي تشتمل كذلك على شعور الشخص بالانتماء، ووضعه القانوني، وأمان أسرته.

4.6. المساءلة القانونية الفردية

يقوم البحث على أن المسؤولية القانونية تخص الفرد، ولا يصح تعميمها على جماعة كاملة. وتبقى مراجعة ملفات الجنسية وتقدير سلامتها من اختصاصات الدولة والجهات المختصة فقط. لذلك، يقتصر البحث على دراسة اللغة والخطاب المنشور، من دون الحكم على الأفراد أو الملفات، أو تصنيف الحالات وتقييم القرارات المتعلقة بها. أما "لجنة التظلمات"، فيشير إليها البحث بوصفها جهة رسمية لتقديم التظلمات للنظر فيها من قبل الجهات الرسمية، ولا يرى في وجودها نفيًا لحق الدولة السيادي في اتخاذ قرارات الجنسية.

4.7. الجنسية والعضوية السياسية في الأدبيات الكويتية

لدى الجنسية في الكويت ارتباط بعدة مزايا اجتماعية واقتصادية بحسب دراسة داون بيرتون (2015)، إلى جانب الوضع القانوني الذي تقوم بمنحه. وقد استخدمت الدراسة مصطلح "الإدماج الفائق" (Super-inclusion) لوصف المزايا التي يحصل عليها المواطن الكويتي في المجالات التي تتعلق بالرعاية الاجتماعية والائتمان. ويقوم هذا الطرح على المساعدة في فهم حساسية النقاش حول الجنسية من هذا الجانب، وما يرتبط بها من خدمات وموارد ومكانة اجتماعية تتجاوز كونها مجرد وثيقة رسمية.

وتتناول أبحاث آن نغا لونغفا (2006) دور الخطاب الاجتماعي في إظهار الفروقات فيما بين الحضر والبدو في الكويت. وفي سياق متقارب، تربط فرح النقيب (2014) هذا التقسيم بتاريخ سياسات السكن وبناء الدولة والمواطنة، ولا تعدّه مجرد وصف للاختلافات الاجتماعية. وتقوم كلتا الدراستين بالمساعدة على فهم أن بعض التسميات المستخدمة في الخطاب قد تحمل معاني سياسية وتاريخية إلى جانب المعنى المباشر، ويظهر ذلك بشكل خاص في مصطلحات مثل "المؤسسون".

درست ليلى سعود الخياط ونواف العنزي (2024) مواقف (1,135) طالبا وطالبة في جامعة الكويت تجاه حقوق أطفال «البدون» في دراسة ميدانية. وقد أظهرت النتائج دعمًا ملاحظا لحقوق الأطفال، لكن المواقف اختلفت بحسب عدة عوامل مثل الجنس، والكلية، ومستوى المعرفة فيما يتعلق بحقوق الإنسان. ويظهر هذا الاختلاف أن المشاركين لا يتبنون موقفًا واحدًا فقط، وهو ما يستدعي الحذر من تعميم موقف محدد على المجتمع كله.

ولا يعني بالضرورة استخدام هذه الدراسات قبول جميع استنتاجاتها أو تقييم قرارات الدولة فيما يتعلق بالجنسية. وإنما يستفيد منها البحث في فهم الخطاب، مع القيام بالحرص على تجنب الأحكام العامة على الجماعات والحفاظ على كرامة الأفراد. بينما يبقى تحديد استحقاق الجنسية والنظر في الحالات الفردية من اختصاص الجهات المعنية وفق الدستور والقانون. ويؤكد البحث، في هذا السياق، سيادة الدولة واحترام قوانينها ويلتزم باستخدام لغة لا تسيئ إلى الفئات بسبب وضعها القانوني أو الاجتماعي.

تتناول دراسة ناصر الصباح وخالد س. الرشيدي (2025) قضية الاحتيال في الجنسية من منظور علم الجريمة، من حيث أسبابها وآثارها على المؤسسات وطرق الحد من انتشارها. ويستخدم البحث هذا المرجع لإيضاح أهمية حماية سجلات الجنسية ومواجهة التزوير لحماية الهوية الوطنية، والتأكيد على أن للدولة الحق في حماية أمنها وصون الهوية الوطنية متى رأت أن بعض قرارات المنح السابقة أثرت سلبًا في الدولة والمجتمع وشابت الهوية الوطنية، مع التأكيد على أن القانون واختصاص الدولة هما الأساس لمراجعة الملفات، وأن التفسير الأكاديمي وحده لا يحدد هذه المراجعة.

يبقى هناك سؤال يحتاج إلى مزيد من البحث بالرغم مما تقدمه هذه الدراسات: كيف توظف "جماعة أهلية" اللغة لتفسير قضية الجنسية والهوية؟ وكيف قد يؤثر خطابها في فهم الناس للسياسات الرسمية؟ وللإجابة عن ذلك، يتناول البحث خطاب "مجموعة الثمانين" وذلك من أجل فهم العلاقة بين اللغة والانتماء والمواقف من قضية الجنسية. ولا يهدف إلى قياس نفوذ المجموعة أو تحميلها مسؤولية القرارات، بل إلى فهم المعاني التي يقدمها خطابها قبل صدور القرارات وبعدها.

4.8. التسميات والعضوية الوطنية

وفقًا لما يُعرف بـ«تحليل تصنيف العضوية»، لا تقتصر الكلمات المستخدمة في تسمية الجماعات على وصفها، فقد تربط أفرادها أيضًا بسمات وحقوق وواجبات معينة (Sacks, 1992; Stokoe, 2012). وقد تحمل بعض التسميات معاني اجتماعية ترتبط بالانتماء، بينما قد تشير كلمة "المؤسسون" إلى تاريخ التأسيس أو تحمل معاني قانونية وسياسية، بحسب سياقها. ويطبق البحث هذا المدخل أيضًا على مصطلح "أهل الكويت"، عبر دراسة السياقات التي ترد فيها وما إذا كان يُستخدم للدلالة على الجماعة الوطنية أو الانتماء الاجتماعي، وذلك مع مقارنته بالتسميات الأخرى التي تظهر في خطاب أعضاء المجموعة. ولهذا السبب، لا يتعامل البحث مع هذه التسميات على أنها تحمل المعنى ذاته، أو أن المقصود بها يبقى ثابتًا في كل استعمال.

4.9. «أهل الكويت» و«المؤسسون» بوصفهما فئتي عضوية

تتصل تسمية «المؤسسون» بفئة الكويتيين بالتأسيس وذريتهم الحاملين للجنسية بصفة أصلية في الاستعمال الكويتي محل الدراسة وفق أحكام القانون النافذ؛ ويُدرس هذا الارتباط على أنه اتصالًا بين التسمية الاجتماعية والتصنيف القانوني. ويظل التمييز التحليلي لازما بين الصياغة التشريعية الدقيقة («كويتي بالتأسيس» و«كويتي بصفة أصلية») وبين لفظ «المؤسسون» كما يرد في الكلام المنشور. أما «أهل الكويت» فتُفسَّر دلالتها في حدود سياق الاستعمال، دون افتراض معنى واحد في جميع النصوص.

ويقوم علم اللغة الاجتماعي بالمساعدة على التفريق بين الهوية التي يعبر عنها الناس بالكلام والهوية القانونية. قد يُظهر المتحدث انتماءه ويبني علاقته بالجمهور (Bucholtz & Hall, 2005) من خلال طريقة الحديث والتسميات. وقد توحي اللهجة الكويتية أو طريقة الكلام المألوفة بالقرب الاجتماعي، لكنها ليست دليلًا قانونيًا على الأصل أو الجنسية. ولهذا السبب يركز البحث على المعاني الاجتماعية التي يحملها الكلام، ولا يتخذه وسيلة للحكم على هوية الأفراد.

ويفرّق البحث أيضًا بين قصد المتحدث وفهم المستمع. فعبارة "أهل الكويت" قد يقصد بها المتحدث جميع المواطنين الكويتيين، لكن قد يفهمها المستمع بمعنى أضيق وذلك حين تأتي مع كلمات مثل التأسيس أو التزوير. ولهذا، لا يمكن تحديد معناها بعيدًا عن الكلام المحيط بها. فالخطاب

يسهم في بناء الهوية الوطنية وذلك عن طريق تسمية الجماعات، ووصفها، وربط حاضرها بماضيها (de Cillia et al., 1999). وعليه، يقرأ البحث كل عبارة في سياقها على حدة، وينظر إلى موضوع الحديث والجمهور الذي يتحدث إليه المتحدث.

5. المنهجية ومصادر البيانات

تستخدم هذه الدراسة منهج دراسة الحالة النوعي لتحليل التسميات في خطاب مجموعة الثمانين خلال الفترة ما بين عامي 2017 و2022، مع تتبع السياق القانوني والسياسي المقارن حتى عام 2026. وتشتمل المادة المرجعية على تصريحات أعضاء المجموعة والنصوص القانونية والرسمية والتغطيات الصحفية و، بينما تشمل عينة التحليل اللساني المباشر 6 مواد أمكن الرجوع إلى نصوصها المنشورة: الجريدة (27 مارس 2017)، والأنباء (6 نوفمبر 2017، 19 أغسطس 2020)، والراي (18 أكتوبر 2020، 21 ديسمبر 2021، 13 نوفمبر 2022). ولم تدخل مادتا الأنباء (4 مايو 2018) والراي (25 أغسطس 2022) في التحليل اللساني المباشر لعدم استكمال التحقق من نصيهما الكاملين. وتستخدم المصادر اللاحقة على 2022 للمقارنة السياقية والتشريعية لا على وصفها جزءا من عينة المفردات. ولا تدعي الدراسة حساب تكرارات معجمية شاملة.

وحدة التحليل النوعي هي الجزء المنسوب بوضوح لمتحدث في المجموعة أو لبيان صادر عنها. تُستبعد عناوين المحررين والتعليقات، وأي اقتباسات غير موثقة عند تحليل نية المتحدث. بتم قراءة كل مقطع ضمن سياق مصدره، بدون اعتبار مجرد وجود كلمة في عنوان الخبر دليلاً على استخدامها من قبل أعضاء المجموعة. ولا تُقدم نسب أو تكرارات لعدم توفر نص كامل مفرغ ومُرمّز.

يعتمد البحث أربعة مؤشرات وصفية للمقارنة بين الخطاب الأهلي والسياق العام: سبق ظهور بعض الموضوعات في خطاب المجموعة على التعديلات القانونية، والتقارب المعجمي والموضوعي بين بعض النصوص، وظهور الخطاب في التغطية الصحفية، واستمرار إبداء المواقف بعد القرارات الرسمية. ولا تمثل هذه المؤشرات قياسًا لأثر المجموعة في التشريع أو في اتجاهات الجمهور، ولا تسمح باستنتاج انتقال سببي للألفاظ بين الطرفين.

وتميّز الدراسة بين ما ترصده في النصوص وما تقدمه من تفسير محتمل؛ فهي ترصد حضور خطاب المجموعة قبل صدور القرارات وبعدها، وتدرس وظائفه الخطابية وصلته بالنقاش العام. ولا تفترض الدراسة وجود علاقة سببية مباشرة بين خطاب المجموعة وقرارات الحكومة.

5.1. وحدة التحليل وبناء العينة

تُعدّ المادة الصحفية وثيقةً مصدرية مستقلة في بناء العينة، أما وحدة التحليل اللساني فهي القول أو المقطع الذي يمكن نسبته بوضوح إلى عضو في مجموعة الثمانين أو إلى بيان صادر عنها. وتُستخدم النصوص القانونية والبيانات الرسمية وحداتٍ للمقارنة السياقية والتاريخية، ولا تُضم إلى مدونة التصريحات المحللة لغويًا. وتشمل معايير اختيار المواد: الارتباط المباشر بالهوية والجنسية، وضوح التاريخ والجهة والمتحدث، وإمكان العودة إلى النص المنشور. وعند تعدد نشر التصريح نفسه يُعتمد المصدر الأقدم أو الأوفى دون مضاعفة الشاهد.

ولا يتم التعامل مع النص المكرر بوصفه شاهدًا جديدًا عند تكرار التصريح ذاته في أكثر من وسيلة إعلامية، ويُعتمد المصدر الأقدم أو النص الأكثر اكتمالًا. تعامل كل مادة منها بوصفها جزءًا مستقلًا من العينة إذا صدرت تصريحات مختلفة للعضو ذاته في مناسبات متعددة.

5.2. دليل الترميز والصدق الداخلي

تم تحديد فئات الترميز مسبقًا، وتضمنت تسميات تتعلق بالجماعات والانتماء، وهي: المؤسسون، وأهل الكويت، والكويتيون، والمواطنون، والشعب الكويتي. ولا يقتصر الترميز فقط على هذه الكلمات المحددة بشكل مسبق، بل تُسجل أيضًا التعبيرات والكلمات الأخرى التي يتبين حضورها أثناء فحص تصريحات الأعضاء. ويتم التمييز بين العبارة ذاتها والكلمات المتقاربة منها. يعني، كلمة "الديرة" أو "أهلها" لا يتم اعتبارها وروداً لعبارة "أهل الكويت". كما تُراجع الصيغ اللغوية المتشابهة قبل أن تُجمع في فئة وحدة، من أجل أن تكون الشواهد سهلة التتبع والتحقق. وتضمنت فئات الترميز كذلك موضوعات الهوية، والجنسية، والتزوير، والقانون، والسيادة، والولاء، والإنسانية، مع الأخذ بعين الاعتبار سياق الكلمات والضمائر المستخدمة معها.

وبعد الفحص الأولي للمواد، استُبعدت تعليقات القراء والمواد المرئية التي لا يتوفر لها نص صريح. لذلك، تعكس الشواهد المعروضة ما أمكن توثيقه وتحليله من مواد، ولا تتضمن كل ما قيل أو نُشر في هذا الخطاب.

5.3. موقع الباحثة وانعكاسيّة البحث

تساعد معرفة الباحثة بالسياق الاجتماعي والتاريخي على فهم معاني الخطاب، لكنها تستدعي أيضًا الانتباه إلى احتمال الانحياز أو التأثر بالمواقف الشخصية. ولذلك، اعتمدت الدراسة على النصوص المتاحة والمقارنة بين التفسيرات المختلفة، ولم تستخدم أي معلومات خاصة أو غير منشورة.

5.4. الاعتبارات الأخلاقية

تقوم الدراسة على تحليل موادَّ متاحة للجميع، ولا تقوم بجمع بيانات خاصة أو تجري مقابلات مع أشخاص. ومع ذلك، التزمت الدراسة بعدم استنتاج نوايا داخلية من الصفة القانونية، وعدم وصف أي شخص بالتزوير إلا إذا ثبت ذلك بقرار أو حكم قضائي، وعدم الخلط بين البدون أو المتجنسين قانونيًا وبين من ثبتت عليهم مخالفة. كما تجنبت الدراسة نشر أسماء الأفراد الذين تأثروا بقرارات السحب، لأن هويتهم ليست ضرورية للإجابة عن سؤال البحث.

6. السياق القانوني والسياسي

6.1. الحقوق السياسية للمتجنس قبل 2026

قبل 13 أبريل 2026، كانت المادة السادسة تمنع من اكتسب الجنسية وفق المواد المشار إليها فيها من الانتخاب قبل انقضاء عشرين سنة ميلادية، وتمنع من الترشح أو التعيين في أي هيئة نيابية. ثم ألغى المرسوم بقانون رقم 52 لسنة 2026 المادة السادسة، قبل أن يضيف المرسوم بقانون رقم 79 لسنة 2026 إلى المادة السابعة منعًا صريحًا للمتجنس من الانتخاب والترشح والتعيين في أي هيئة نيابية) دولة الكويت، a2026؛ دولة الكويت، 2026 .(bوتشترط المادة 82 من الدستور في عضو مجلس الأمة أن يكون كويتي الجنسية بصفة أصلية، وتوضح مذكرتها التفسيرية هذا الشرط (الأمانة العامة لمجلس الأمة، د.ت.)، بينما يحدد قانون الانتخاب شروط الناخب. وبذلك يسبق التمييز بين الجنسية الأصلية والمكتسبة تعديلات 2026، وإن تغيرت صياغته القانونية خلال ذلك العام.

من المهم التمييز بين المتجنس نفسه وأولاده المولودين بعد اكتسابه الجنسية. وقبل أبريل 2026، كان القانون ينظم الحقوق السياسية للمتجنس في المادة السادسة، بينما منح القانون رقم 44 لسنة 1994 الأولاد المولودين بعد تجنس والدهم صفة الكويتي بصفة أصلية. ثم ألغى المرسوم بقانون رقم 52 لسنة 2026 القانون رقم 44 لسنة 1994، وقرر أن هؤلاء الأولاد يُعدون كويتيين بالتجنس، كما نص على توفيق أوضاع من اكتسب الجنسية بالتبعية قبل نفاذه (دولة الكويت، a2026). ثم جاء المرسوم بقانون رقم 79 لسنة 2026 لتنظيم أثر صفة التجنس في الانتخاب والترشح والتعيين (دولة الكويت، b2026). ويقتصر هذا العرض على تغير المركز القانوني، دون التوسع في نتائج وظيفية لا ينص عليها قانون الجنسية وحده.

6.2. القانون رقم 44 لسنة 1994: التحول في وصف الجنسية والعضوية السياسية

صدر القانون رقم 44 لسنة 1994 لإضافة فقرة إلى المادة السابعة من قانون الجنسية الكويتية، تقضي باعتبار أبناء المتجنس الذين يولدون بعد اكتساب والدهم الجنسية كويتيين بصفة أصلية، مع امتداد الحكم إلى المولودين منهم قبل العمل بالقانون. وقد اكتسب وصف «بصفة أصلية» أهمية خاصة في النقاش الدستوري المتصل بالمادة 82 من الدستور، التي تشترط هذه الصفة في عضو مجلس الأمة. ومع ذلك، فإن بحث دلالة الوصف في الخطاب العام يختلف عن الفصل القضائي في آثاره القانونية أو تحديد استحقاق شخص بعينه للترشح (دولة الكويت، 1994).

وفي 13 أبريل 2026 نُشر المرسوم بقانون رقم 52 لسنة 2026، الذي ألغى القانون رقم 44 لسنة 1994، ونصّ على اعتبار أبناء المتجنس المولودين بعد اكتساب والدهم الجنسية كويتيين بالتجنس. وتتيح المقارنة بين صيغتي «بصفة أصلية» و«بالتجنس» دراسة أثر التحول التشريعي في لغة التصنيف والعضوية الوطنية، دون الخلط بين الصفة القانونية والتسمية الاجتماعية مثل «أهل الكويت» أو «المؤسسون»، ودون نسبة هذا التغيير إلى تأثير مباشر لأي جماعة أهلية (دولة الكويت، 2026.(a

وإلى جانب خطاب مجموعة الثمانين، ظهرت تحركات أهلية وقضائية أخرى تناولت القانون رقم 44 لسنة 1994 من زاوية صفة الجنسية الأصلية وشروط التمثيل السياسي. ففي فبراير 2020 أفادت جريدة «الأنباء» بتلقي المحكمة الدستورية طعنًا مباشرًا أعدّه أربعة عشر مواطنًا ومواطنة، انصبّ على المادة الأولى من القانون رقم 44 لسنة 1994 والمادة الثالثة من المرسوم رقم 100 لسنة 1980، وطالب مقدموه بتقييد الترشح لعضوية مجلس الأمة وتولي المناصب الوزارية وفق تفسيرهم لمقتضيات الجنسية الأصلية (أحمد، 2020). ويُظهر هذا التحرك وجود نقاش أهلي أوسع حول الموضوعات نفسها التي تناولها خطاب مجموعة الثمانين، من دون أن تثبت التغطية الصحفية أن الطعن قُدِّم باسم المجموعة أو أن جميع الطاعنين من أعضائها.

يظهر اسم السيدة ليلى عبد الله ثنيان الغانم ضمن المواطنين والمواطنات الذين قاموا بالتقديم على هذا الطعن الدستوري المباشر، وذلك في سياق النقاشات الأهلية والقضائية حول القانون رقم 44 لسنة 1994. جنبًا إلى جنب مع آخرين تم ذكر أسماؤهم في صحيفة الطعن. ويأتي هذا الحضور في إطار التقاطع بين التحركات الأهلية والمطالب القانونية ذات الصلة بحقوق الجنسية الأصلية والحقوق السياسية.

وتُعد ليلى الغانم من الشخصيات الكويتية ذات الإسهامات الإنسانية والوطنية البارزة التي تعكس تقاليد العمل التطوعي وخدمة المجتمع. فقد ورد اسمها ضمن مؤسسي مبرة رقية عبدالوهاب القطامي للأعمال الخيرية ومرضى السرطان، التي تحمل اسم والدتها، وتولت رئاسة مجلس إدارتها، وأسهمت في المبادرات الرامية إلى توفير العلاج والدعم لمرضى السرطان، ولا سيما غير القادرين على تحمل نفقاته. وفي عام 2016 أشارت إلى إسهامات المتبرعين في علاج 600 مريضة خلال عشر سنوات، وهو ما يبرز الأثر الإنساني للمبرة والعمل الجماعي للقائمين عليها (الراي، 2008؛ الأنباء، 2016).

وامتد عطاؤها إلى العمل الإغاثي والتنموي من خلال رئاستها فريق «عطاء المرأة الكويتية الإنساني»، إذ تناولت في مقابلة صحفية مبادرات الفريق في اليمن لدعم التعليم والرعاية الصحية وتوفير الاحتياجات الأساسية. ويقوم هذا المسار بعكس صورة إيجابية لشخصية وطنية قامت بتكريس جانبًا مهمًا من نشاطها لخدمة الإنسان وصون قيم المسؤولية الاجتماعية والتكافل؛ وهي مساهمات جديرة بالتقدير، بغض النظر عن المواقف القانونية والسياسية التي قد تُنسب إليها في النقاش العام (الشافعي، 2021).

ويكتسب طعن عام 2020 أهمية خاصة في سياق دراسة مجموعة الثمانين، إذ يتقاطع موضوعه مع القضايا التي قامت المجموعة بتبنيها في خطابها منذ تأسيسها عام 2017، ولا سيما حماية الهوية الوطنية الكويتية، والمحافظة على سلامة قانون الجنسية، ومناقشة العلاقة بين الجنسية الأصلية والحقوق السياسية. ويقوم هذا التقارب بعكس وجود مسار من المشاركة الأهلية والقضائية يجمعه اهتمام مشترك بقضايا الهوية الوطنية والعضوية السياسية.

ويقوم هذا المسار بإظهار تواؤم العمل الأهلي مع توجهات الحكومة وإجراءاتها الرامية إلى الحفاظ على الهوية الوطنية الكويتية وصون سلامة ملف الجنسية. فقد اتجهت التحركات الأهلية إلى طرح قضايا التي تتعلق بالجنسية والعضوية الوطنية في المجالين العام والقضائي، في حين اتخذت الدولة لاحقًا إجراءات تنظيمية وتشريعية لمراجعة ملفات الجنسية ومعالجة المخالفات. ويُظهر هذا التواؤم في عمل مجموعة الثمانين والتقاء الأهداف المتعلقة بحماية الهوية الوطنية وتطبيق القانون، مع احتفاظ المؤسسات الرسمية باختصاصاتها السيادية في التشريع واتخاذ القرارات وتنفيذها.

ومن منظور لساني اجتماعي، يُظهر هذا التحرك انتقال النقاش حول مفاهيم مثل «الهوية الوطنية» و«الكويتي بصفة أصلية» و«المؤسسون» من المجال الأهلي إلى مجال التقاضي الدستوري، حيث تكتسب التسميات المرتبطة بالجنسية أبعادًا قانونية تتصل بالحقوق السياسية والتمثيل البرلماني. وبذلك يمثل الطعن حالة تكشف عن التقاطع بين خطاب مجموعة الثمانين والتحركات القضائية المرتبطة بحماية الهوية الوطنية، من دون أن يثبت ذلك وجود ارتباط تنظيمي بينها وبين المجموعة، وتوضح كيف تتحول المفاهيم المتداولة في الخطاب العام إلى موضوعات للنقاش الدستوري والقانوني.

وفي طعن آخر مستقل، قضت غرفة المشورة بالمحكمة الدستورية في 21 مايو 2024 بعدم قبول الطعن رقم 11 لعام 2024، المقام من مواطنين اثنين بشأن القانون ذاته. وقد تم القيام بربط سبب عدم القبول بعدم القدرة على إثبات ضرر شخصي بشكل مباشر من تطبيق النص المطعون فيه، فضلًا عن انتفاء المصلحة ذات الصلة بانتخابات مجلس الأمة بعد صدور الأمر الأميري بحل المجلس في العاشر من شهر مايو عام 2024. ولذلك فإن القرار لا يُعد من الناحية الدستورية حكمًا بصحة القانون أو بعدم دستوريته؛ إذ لم تفصل المحكمة في موضوع الادعاء بمخالفة القانون للدستور (لازم، 2024). ويجب القيام بالتمييز بين هذا الطعن وبين طعن الأربعة عشر مواطنًا ومواطنة الذي تم نشر خبره عام 2020، وذلك لعدم ثبوت اتحادهما.

وفي شهر أبريل عام 2026 تم إلغاء القانون رقم 44 لعام 1994 وذلك بموجب المادة الرابعة من المرسوم بقانون رقم 52 لعام 2026، وهو إلغاء تشريعي مستقل عن النتيجة القضائية المذكورة (دولة الكويت، a2026). وتكمن أهمية هذا المسار للبحث في تقاطع المفردات التي استُخدمت في

النقاشات الأهلية والقضائية، ولا سيما «الكويتي بصفة أصلية» و«المؤسسون» و«العضوية البرلمانية»، مع خطاب مجموعة الثمانين عن الهوية الوطنية. ومع ذلك، فإن تقارب المطالب والمفردات أو تعاقب الأحداث لا يعد كافيا لإثبات عضوية متبادلة بين هذه التحركات والمجموعة، أو لإسناد الإلغاء اللاحق إلى تأثيرها المباشر ان وجد.

6.3. مراجعة ملفات الجنسية منذ 2024

تُشير بيانات وزارة الداخلية إلى أن مراجعة الملفات لم تستند إلى سبب واحد، بل اشتملت على قضايا الازدواجية، والغش، والإدلاء بأقوال كاذبة، والتزوير، فضلًا عن أحكام المادة رقم 13 وحالات الجنسية المكتسبة بالتبعية (وزارة الداخلية الكويتية، a2025؛ b2025؛ c2025؛ d2025). ويستدعي هذا التنوع التمييز بين الحالات، لأن وصف المراجعات بأنها "مكافحة للتزوير" وحده لا يشمل جميع الفئات القانونية المذكورة. ولهذا، يفرق البحث بين مبدأ مراجعة السجلات والمواقف المختلفة من كل نوع من أنواع السحب أو الفقد.

6.4. مرسوم 79 لسنة 2026

وافق مجلس الوزراء في 18 أغسطس 2026 على مشروع تعديل قانون الجنسية، ثم صدر المرسوم بقانون رقم 79 لسنة 2026 ونُشر في ملحق العدد 1805 من "الكويت اليوم" بتاريخ 24 أغسطس (مجلس الوزراء، 2026؛ دولة الكويت، b2026). وإلى جانب أحكام الشهادة الإلكترونية وإضافة أشخاص إلى ملف الجنسية، أضافت المادة الثانية فقرة للمادة السابعة تمنع من اكتسب الجنسية بالتجنس من الانتخاب أو الترشح أو التعيين في أي هيئة نيابية. وتتعامل الدراسة مع هذا النص على اعتباره تطورًا قانونيًا لاحقًا يمكن مقارنته ببعض الموضوعات التي ظهرت في خطاب المجموعة بشكل مسبق، من دون اعتبار هذا التقارب دليلًا على تأثير سببي للمجموعة في القرار الرسمي أو على تقبل الجمهور له.

6.5. الخطاب الرسمي عن إخفاء الجنسية والخدمات المقدمة

يرى الموقف الرسمي الكويتي أن فئة المقيمين بصورة غير قانونية ليست متجانسة، وأن جزءًا منهم أخفى جوازات أو مستندات تثبت جنسيته الأصلية. وفي 2015 ربط الجهاز المركزي الوضع بمخالفة قانون الإقامة، وذكر أن بعض الأفراد أخفوا جوازاتهم ظنًا منهم أن ذلك يؤهلهم للحصول على الجنسية الكويتية (الجهاز المركزي، 2015).

وأعلن الجهاز في 2017 أنه توصل إلى الجنسيات الأصلية لـ11,628 شخصًا، عُدلت أوضاع 8,421 منهم آنذاك. وأفادت كونا في أغسطس 2025 بأن 10,677 شخصًا عدّلوا أوضاعهم إلى جنسياتهم الأصلية منذ 2011 حتى يونيو 2025 (الجهاز المركزي، 2017؛ كونا، 2025). وهذه الأرقام وحدها لا تكشف الدافع النفسي لكل شخص، ولا تبرر تعميم الإخفاء المتعمد على جميع المسجلين ضمن الفئة.

في جانب الخدمات، يؤكد الجهاز استمرار التعليم والعلاج المجاني والبطاقات التموينية وأولوية التوظيف بعد الكويتيين وفق الأنظمة المعمول بها. وذكر الأمين العام للجهاز بالإنابة في فبراير 2020 أن تكلفة المواد التموينية المقدمة لهذه الفئة تجاوزت 20 مليون دينار خلال 2018 (الجهاز المركزي، 2020).

6.6. الجنسية الممنوحة تقديرًا لأعمال جليلة وحدود الاختصاص

يتعامل البحث مع منح الجنسية تقديرًا لأعمال جليلة بوصفه منحة استثنائية داخل الإطار السيادي لقانون الجنسية، وليس مركزًا محصنًا من المراجعة. وتجيز المادة 13، بصيغتها المستبدلة بالمرسوم بقانون رقم 52 لسنة 2026، سحب الجنسية المكتسبة بالتجنس بمرسوم بناء على عرض وزير الداخلية وموافقة اللجنة العليا في الحالات المحددة قانونًا، ومنها ما تستدعيه مصلحة الدولة العليا أو أمنها الخارجي (دولة الكويت، a2026). وبناءً على ذلك، تملك الدولة مراجعة الحالات السابقة وإصدار ما تراه محققًا للمصلحة العليا ضمن اختصاصها القانوني، ولا يملك البحث ولا أي تجمع أهلي منازعة تقديرها في الحالات الفردية.

ويبرز في هذا السياق تواؤم خطاب مجموعة الثمانين مع توجهات الدولة في مراجعة ملفات الجنسية وصون الهوية الوطنية، إذ تقوم المجموعة في خطابها على التأكيد على أهمية تطبيق القانون والمحافظة على سلامة السجلات الوطنية ومعالجة المخالفات. وتتناول الدراسة هذا التوافق من منظور لساني اجتماعي، من خلال تحليل المفردات والتعبيرات التي توظفها المجموعة في تأييد الإجراءات الرسمية وربطها بمفاهيم السيادة والانتماء الوطني وحماية الهوية الكويتية.

7. نشأة مجموعة الثمانين وتطور خطابها

7.1. التأسيس بوصفها جماعة ضغط

شهد مارس 2017 الإعلان الرسمي عن انطلاق "مجموعة الثمانين" التي يتولى أمانتها العامة السيد عادل يوسف الزواوي، وذلك في سياق الاعتراض على التعديلات المقترحة لقانون الجنسية؛ حيث حذر أمين عام المجموعة عادل يوسف الزواوي حينها، من خلال لقاءات مع قيادات رسمية ورئيسي مجلسي الوزراء والأمة، من مغبة العبث بالهوية الوطنية وما قد يترتب عليه من تسهيل لعمليات التدليس والتزوير (الجريدة، 2017). ورغم وصف التغطية الصحفية للمجموعة في نوفمبر من العام نفسه بأنها "جماعة ضغط سياسي" نقلًا عن أحد أعضائها بأن التسمية جاءت من اجتماع ضم ثمانين شخصًا من مختلف الفئات الاجتماعية بهدف تغيير مواقف بعض النواب (الأنباء، 2017)، إلا أن هذا المسار يوضح أن المجموعة قد حددت دورها منذ البداية بوصفه تأثيرًا مجتمعيًا وسياسيًا علنيًا حول ملف الجنسية، وهو ما يوضح حضور المجموعة منذ بدايتها في النقاش العام ذي الصلة بالهوية الوطنية والجنسية، حتى تواءم خطابها مع عمل الحكومة في ملف حفظ الهوية الوطنية.

7.2. تثبيت مفردات الهوية والتزوير

مع مرور الوقت، أصبحت مواقف المجموعة أكثر تحديدًا؛ ففي مايو 2018، شدد عادل يوسف الزواوي على أن مكافحة الفساد وحماية الجنسية من أبرز أولويات المجموعة (الأنباء، 2018). وبحلول عام 2020، أصبحت اللغة أكثر حدة، إذ ربط الخطاب بين تعديلات قوانين الجنسية وقضايا التزوير ومستقبل "الكويتيين المؤسسين" (الراي، 2020).

وفي عام 2021، خلال تكريم صالح الفضالة وعادل يوسف الزواوي، أوضح الزواوي أن اهتمامه بملف تزوير الجنسية يعود إلى سنوات سبقت تأسيس المجموعة، وذُكر خلال التكريم أن عدد أعضائها تجاوز الثلاثة آلاف (الراي، 2021). ثم أصدرت المجموعة في عام 2022 بيانًا تناول ملف الجنسية، في استمرار لاهتمامها بهذا الموضوع (الراي، 2022.(b

7.3. تحوّل الخطاب من الاعتراض على التعديلات المقترحة إلى تأييد قرارات الجنسية وحماية الهوية الوطنية

شهد خطاب مجموعة الثمانين تطورًا في طبيعة القضايا التي تناولها خلال الفترة الممتدة من عام 2017 إلى عام 2026. ففي المرحلة الأولى، ركزت المجموعة على الاعتراض على بعض المقترحات التشريعية المتعلقة بقانون الجنسية، ولا سيما تلك التي رأت أنها قد تؤثر في حماية الهوية الوطنية. وقد تم ربط خطابها في ذلك الوقت بمفردات التحذير ومواجهة التزوير والمحافظة على القانون، في إطار تأكيدها أهمية صون الهوية الوطنية الكويتية.

برز في خطاب مجموعة الثمانين تأييد واضح للقرارات الرسمية المتعلقة بسحب الجنسية وفقدها ومراجعة ملفاتها مع توسع الإجراءات الرسمية لمراجعة ملفات الجنسية منذ عام 2024، انطلاقًا من موقفها الداعي إلى تطبيق القانون وحماية الهوية الوطنية. وقد ارتبط هذا التأييد بالدعوة إلى تطهير ملف الجنسية من حالات التزوير والتلاعب، وتصحيح الأوضاع التي ترى المجموعة أنها أثّرت في سلامة السجلات الوطنية. ويُفهم مصطلح «تطهير ملف الجنسية» هنا بوصفه تعبيرًا عن معالجة المخالفات القانونية المثبتة، وليس وصفًا للأشخاص أو تعميمًا على فئات المجتمع.

ويبرز هذا الاتجاه كذلك في اللقاء الذي استضافه ديوان الأمين العام لمجموعة الثمانين عادل يوسف الزواوي، في شهر مارس 2025، بحضور رئيس مجلس الوزراء بالإنابة الشيخ فهد يوسف سعود الصباح ووزير الداخلية في ذلك الوقت، وذلك خلال احتفالية أقامتها المجموعة بمناسبة عودة صالح الفضالة من رحلة العلاج. وقد تناول الشيخ فهد اليوسف خلال اللقاء استمرار أعمال اللجنة العليا لتحقيق الجنسية ومراجعة ملفاتها، فيما أشاد الزواوي بجهوده وقام بالتشديد على أهمية محاسبة المتورطين في تزوير الجنسية. ويعكس هذا اللقاء حضور موضوع الجنسية في مساحة تواصل اجتماعي بين شخصيات المجموعة ومسؤول رسمي، دون أن يعني ذلك أن المجموعة قد شاركت في إصدار القرارات أو تنفيذها (السليماني، 2025).

يكشف هذا التطور من منظور لساني اجتماعي عن انتقال خطاب المجموعة من التحذير من بعض التعديلات التشريعية المقترحة إلى تأييد الإجراءات الرسمية القائمة وتفسيرها في إطار تطبيق القانون وحماية الهوية الوطنية والسيادة. كما تبرز في الخطاب مفردات «التزوير» و«التطهير» و«استرداد الحقوق» و«حماية الهوية»، على أنها تعبيرات ذات دلالات قانونية واجتماعية ذات صلة بتصورات الانتماء والعضوية الوطنية. ولا يُفهم هذا التحول بوصفه تغيرًا جذريًا في المبادئ التي أعلنتها المجموعة، وإنما بوصفه تطورًا في وظيفة خطابها من المطالبة والتحذير إلى التأييد والتفسير، مع بقاء اتخاذ القرارات المتعلقة بالجنسية وتنفيذها من الاختصاصات السيادية للدولة.

7.4. عادل يوسف الزواوي: خطاب الهوية والسيادة ومكافحة التزوير

يُعد عادل يوسف الزواوي من الشخصيات الصحفية والإعلامية الكويتية ذات التاريخ المهني الممتد ومن الشخصيات الوطنية المرتبطة بتأسيس مجموعة الثمانين وظهورها الإعلامي، وقد برز بوصفه أمينها العام ومنسقها العام في مواد صحفية متعددة. وكما تمت الإشارة سابقًا، فقد اتجه خطاب المجموعة في بدايتها إلى النواب ومجلس الأمة باعتبارهما مخاطَبين في الجدل التشريعي، وهو ما يوضح موقع المجموعة في المجال الأهلي المحيط بالنقاش البرلماني، لا داخل السلطة التشريعية نفسها (الجريدة، 2017).

وفي بيان صادر عن عادل يوسف الزواوي باسم المجموعة في نوفمبر 2022، حضر توصيف الجنسية باعتبارها شأنًا سياديًا للدولة، مع دعوة مجلس الأمة إلى التروي في اقتراح التشريعات المرتبطة بها. ويكشف هذا البيان إلى جانب تصريحات المجموعة التي سبق ذكرها عن تداخل مفردات «الهوية الوطنية» و«أهل الكويت» و«السيادة» و«التزوير» في تأطير المسألة، كما يُظهر الانتقال من خطاب الاعتراض على اقتراح تشريعي إلى خطاب يؤكد اختصاص الدولة بتنظيم الجنسية (الراي، 2022.(b

ويُقرأ خطاب الزواوي في هذه الدراسة بوصفه مادة لسانية اجتماعية؛ إذ تستدعي تسمية «أهل الكويت» الانتماء إلى جماعة وطنية في سياق المخاطبة، في حين تحيل «السيادة» إلى اختصاص المؤسسات الرسمية، وتؤدي مفردة «التزوير» وظيفة توصيف المشكلة التي يسعى الخطاب إلى إبرازها. ويُراعى عند تحليل هذه الألفاظ التمييز بين ما قاله الزواوي حرفيًا وما ورد في صياغة الصحفي أو بيانات المجموعة، وكذلك عدم تعميم أي اتهام متعلق بالتزوير على فئات قانونية أو اجتماعية بأكملها.

7.5. قبازرد والغانم: الطيبة والأمومة و"أهلها"

يظهر الجانب الاجتماعي للهوية في خطاب المهندس جاسم محمد قبازرد، عضو المكتب التنفيذي لمجموعة الثمانين وعضو الوفد الكويتي المشكَّل بقرار من المؤتمر الشعبي في جدة أثناء الغزو العراقي الغاشم، ويُعد المهندس جاسم قبازرد أحد الشخصيات الوطنية البارزة المعروفة بمواقفها الوطنية؛ إذ حدد رسالته في ديسمبر 2021 بـ"الحفاظ على الهوية الكويتية". ثم وصف الكويت، في مارس 2024، بأنها "دولة صغيرة محبة مسالمة"، وأكد أنه "لا يجب على أحد أن يسيء الاستفادة من طيبتنا."

ويضيف استخدام كلمة "الطيبة" بُعدًا أخلاقيًا إلى الحديث عن الهوية، إذ يقدم المجتمع بوصفه مجتمعًا يمنح الحماية للآخرين. وقد يساعد هذا التصوير على تقبّل إجراءات التدقيق باعتبارها وسيلة لحمايته من الاستغلال. ومع ذلك، من الضروري ربط "إساءة الاستفادة" بأفعال فردية مثبتة، حتى لا يتحول الحديث إلى اتهام جماعي (قبازرد، 2021)؛ (سنا نيوز، 2024.(a

أما الأستاذة منيرة عبدالله الشاهين الغانم، المربية الفاضلة وعضوة المكتب التنفيذي ورئيسة اللجنة النسائية في مجموعة الثمانين، وهي شخصية وطنية نسائية بارزة خدمت الكويت في كثير من المواقع، ولا سيما خلال عملها في وزارة التربية مربيةً ومديرة مدرسة، وأثناء الغزو العراقي الغاشم وبعده، فتستخدم لغة قريبة من العلاقات العائلية بحكم طبيعة عملها وشخصيتها. ففي شهر ديسمبر عام 2021، وصفت الفضالة وعادل يوسف الزواوي بالرموز الوطنية الساعية للحفاظ على الهوية. وفي شهر نوفمبر عام 2024، تم تشبيه الكويت بـ"الأم الحنون التي تعرف عيالها"، وقالت إنها "ردّت إلى أهلها."

وترتبط هذه التعبيرات مراجعة الجنسية بمشاعر الانتماء والأسرة وتقدمها في صورة استعادة حقوق لأصحابها. وقد يتم فهم كلمات مثل "عيالها" و"أهلها" بطرق عدة، لذلك تقرأ الدراسة هذه العبارات إلى جانب تأكيد المجموعة عام 2020 أن أساس الانتماء هي الشرعية القانونية، و ليس النسب وحده (الراي، 2020، 2021؛ المجلس، 2024).

ويظهر الاختلاف بين الخطابين في الكلمات والصور المستخدمة؛ إذ يركّز قبازرد على "الطيبة" ورفض استغلالها، بينما تعتمد الغانم على صورة الأم والأبناء والأهل. وفي الحالتين، يرتبط الحديث عن الجنسية بمعانٍ اجتماعية مألوفة. ولا ينسب البحث إلى كل متحدث إلا الأقوال التي وردت عنه مباشرة.

7.6. خطاب الدكتور علي الردعان في المواد المنشورة عام 2024

أشاد الدكتور علي الردعان بدور «الكوادر الوطنية والصحية والأمنية» خلال جائحة كورونا في اجتماع لمجموعة الثمانين في شهر أغسطس من عام 2020، و أكد أنها «واصلت الليل والنهار» لتقديم الخدمات، وأن الكويتي يقوم بالفزعة لدولته «وقت الرخاء وكذلك وقت الشدة» (الأنباء، 2020). وتبرز في هذا الخطاب مفردات الخدمة الوطنية والتضامن والمسؤولية تجاه الدولة، بحيث ترتبط الهوية الوطنية بالاستعداد لخدمة المجتمع في الظروف المختلفة. ويختلف هذا السياق عن تصريحاته المتعلقة بملف الجنسية عام 2024، لكنه يوضح حضور مفهوم المسؤولية الوطنية في خطابه خلال مناسبتين مختلفتين.

تُظهر مواد منشورة في مارس 2024 منسوبة إلى الدكتور علي الردعان اهتمامًا بمكافحة الغش في ملفات الجنسية والتبليغ عن حالات التزوير والازدواجية.

ففي أحد المقاطع تحدث عن التبليغ عن «المزورين والمزدوجين الجنسية»، وربطه بالعلاقة الاجتماعية الكويتية (سنا نيوز، b2024). وفي تصريح آخر أثناء غبقة مجموعة الثمانين، وصف الإجراءات ذات الصلة بملف سحب الجنسيات بأنها «مكافحة للغش» (الشامري، 2024). وهنا تبرز مفردات مثل «التبليغ» و«الغش» و«العلاقة الاجتماعية الكويتية»، بما يربط حماية سجل الجنسية بالمسؤولية تجاه الدولة والمجتمع.

وتتعامل الدراسة مع هذه التصريحات بوصفها خطابًا فرديًا صادرًا عن عضو في مجموعة الثمانين، ولا تنسبها إلى موقف جماعي رسمي للمجموعة إلا إذا دعمت ذلك مصادر أخرى. كما أن تحليل هذه المفردات لا يعني بالضرورة الحكم على أي حالة فردية، إذ يبقى من اختصاص الجهات الرسمية التحقق من الوقائع واتخاذ القرارات المتعلقة بالجنسية.

7.7. خالد عبدالرحمن الفارس ضمن الخطاب الجماعي للمجموعة

شارك المهندس خالد عبدالرحمن الفارس ضمن وفد مجموعة الثمانين في اللقاء الذي نشرته صحيفة «الراي» في شهر أكتوبر عام 2020، والذي تم فيه تناول قضايا الهوية الوطنية والجنسية والتركيبة السكانية. وتم ذكر اسمه ضمن أعضاء الوفد المشاركين في اللقاء، إلى جانب عدد من أعضاء المجموعة (الراي، 2020).

وتضمنت المادة مفردات ذات صلة بحماية «الهوية الوطنية» و«الهوية الكويتية» و«المصلحة الوطنية»، بالإضافة إلى الحديث عن «الكويتيين بالتأسيس» والقانون والتزوير والتركيبة السكانية (الراي، 2020). ويضع هذا الخطاب قضايا الجنسية ضمن إطار أوسع ذي صلة بالمجتمع والدولة والهوية.

ومع ذلك، نسبت صحيفة «الراي» معظم هذه المواقف إلى «أعضاء المجموعة» بشكل جماعي، ولم تنسبها بصورة منفردة إلى خالد عبدالرحمن الفارس. ولهذا السبب لا تحتسب الدراسة هذه المفردات بوصفها خطابًا فرديًا خاصًا به، وإنما تتعامل مع مشاركته في المادة بوصفها جزءًا من الخطاب الجماعي المنشور للمجموعة (الراي، 2020).

7.8. خطاب الدكتور سامي الفرج: الأمن الوطني والشخصية الوطنية

تناول الدكتور سامي الفرج مفهوم الأمن الوطني الكويتي من منظور شامل خلال اجتماع مجموعة الثمانين في شهر أغسطس من عام 2020، وربطه بمفردات مثل «وحدة الأراضي» و«الاستقلال السياسي» و«التنمية الاقتصادية» و«الشخصية الوطنية». كما استخدم ايضا تعبيرات تتعلق بـ«استتباب الأمن» و«تنمية البشر» عند مناقشة التطورات الإقليمية وأثرها على الكويت (الأنباء، 2020).

وتوضح هذه المفردات أن الخطاب الذي قدمه الفرج خلال الاجتماع لم يقتصر على القضايا القانونية، بل ربط الهوية الوطنية بالأمن والاستقرار والتنمية. ومن منظور لساني اجتماعي، تعكس هذه التعبيرات تصورًا للهوية الوطنية يتجاوز الوضع القانوني للجنسية ليشمل مقومات الدولة والمجتمع. وتتعامل الدراسة مع هذه التصريحات على أنها أقوالًا تم نسبها إلى الفرج خلال اجتماع المجموعة، دون اعتبارها بالضرورة بيانا جماعيا صادرا عنها.

7.9. خطاب الدكتور بدر العيسى: التعليم والتنمية وبناء الأجيال

تناول الدكتور بدر العيسى، الأكاديمي الكويتي و وزير التربية والتعليم الأسبق، الذي ارتبطت مسيرته المهنية بالعمل الأكاديمي وتطوير التعليم ومتابعة ملف الشهادات العلمية الوهمية والمزورة، خلال اجتماع مجموعة الثمانين في شهر أغسطس من عام 2020 مستقبل الكويت فيما يتعلق في المرحلة بعد جائحة كورونا، مشيرا إلى أهمية «الإرادة السياسية» وضرورة «ترتيب بيت الشعب». كما استخدم ايضا تعبيرات مثل «خلق وطن جديد للأجيال القادمة» و«التنمية بالمجتمع تحتاج إلى تعليم» و«تحسين مخرجات التعليم»، مؤكدا على ضرورة معالجة المشكلات التعليمية وعلى تطوير التعليم في الكويت (الأنباء، 2020).

توضح هذه المفردات أن خطاب العيسى خلال الاجتماع من منظور لساني اجتماعي ارتبط بمفاهيم تتعلق بالإصلاح والتنمية والمسؤولية تجاه الأجيال القادمة. وتؤدي الإشارات إلى التعليم والمستقبل وظيفة لغوية تربط بناء المجتمع بتطوير قدراته البشرية والمؤسسية. وتتعامل الدراسة مع هذه التعبيرات على انها أقوالا تم نسبها إلى العيسى في اجتماع المجموعة، دون افتراض أنها مفردات ذات تكرار في جميع تصريحاته أو أنها تمثل بيانا رسميا صادرا عن المجموعة.

7.10. الشعار بوصفه خطابًا بصريًا للهوية الوطنية

يوظف شعار مجموعة الثمانين عددًا من العناصر البصرية المرتبطة بهوية المجموعة، من أبرزها الرقم «80»، وخريطة الكويت، وألوان العلم الوطني الكويتي، واسم «مجموعة الثمانين». ويظهر الشعار أيضًا في الحساب الرسمي للمجموعة على منصة X، كما ظهر في إعلان لمجموعة الثمانين نُشر في صحيفة «القبس» بتاريخ 14 مايو 2024، بما يوفر شاهدًا منشورًا على استخدام المجموعة لهذه الهوية البصرية. وتضمنت المادة المنشورة في صحيفة «القبس» كذلك عبارة «هويتنا.. ولاء وانتماء» إلى جانب شعار المجموعة (القبس، 2024).

ويكتسب هذا الإعلان أهمية لسانية إضافية لورود تعبير «أهل الكويت» في نصه، إلى جانب عبارة «هويتنا.. ولاء وانتماء»، بما يربط بين تسمية الجماعة الوطنية ومفاهيم الهوية والولاء في خطاب منشور باسم المجموعة (القبس، 2024).

ومن منظور الخطاب متعدد الوسائط، يربط الجمع بين ألوان العلم الوطني وخريطة الكويت واسم المجموعة هويتها البصرية بالدولة والهوية الوطنية، كما يحيل الرقم «80» إلى اسم المجموعة وقصة نشأتها، إذ تم ربط التسمية بالعدد الذي شارك في اللقاء الذي انطلقت منه فكرتها.

ويتوافق هذا الحضور البصري للرموز الوطنية مع حضور مصطلحات مثل «الهوية الوطنية» و«أهل الكويت» و«الكويت» و«الانتماء والولاء» في الخطاب اللفظي الذي تحلله الدراسة.

ويظهر هذا التداخل بشكل واضح في استخدام عبارة «هويتنا.. ولاء وانتماء» مع الشعار في المادة التي نُشرت في صحيفة «القبس». إذ يجمع الإعلان المنشور بين الشعار بوصفه عنصرًا بصريًا وعبارة «هويتنا.. ولاء وانتماء» بوصفها عنصرًا لغويًا، بما يضع مفاهيم الهوية والولاء والانتماء في مركز تقديم المجموعة لنفسها. ومن أوضح عناصره البصرية خريطة دولة الكويت باللون الذهبي، بما يوحي بتشبيه الكويت بالذهب أو الشيء الثمين الذي يجب الحفاظ عليه، أما أغصان الغار فتستحضر للرائي معاني السلام والتقدير والاعتزاز. ومن المنظور اللساني الاجتماعي، يتكامل هذا التكوين البصري مع تسمية مجموعة الثمانين وهدفها، إذ تسهم العناصر اللغوية والرمزية معًا في تقديم المجموعة في إطار يرتبط بالكويت وهويتها. وهذا يتيح قراءة الشعار باعتباره جزءًا من خطاب المجموعة حول الهوية الوطنية، إلى جانب البيانات والتصريحات التي تناولتها الدراسة.

Figure 1الشعار البصري لمجموعة الثمانين



المصدر: الحساب الرسمي لمجموعة الثمانين على منصة X (@GroupOf80)، تاريخ الاطلاع: 27 سبتمبر 2026.

7.11. التحليل النوعي الموثق للتسميات والمفردات

تعرض هذه الفقرة تحليلًا لغويا نوعيا لست مواد صحفية تم التمكن من الرجوع إلى نصوصها المنشورة، وهي: «الجريدة» (27 مارس 2017)، و«الأنباء» (6 نوفمبر 2017، 19 أغسطس 2020)، و«الراي» (18 أكتوبر 2020، 21 ديسمبر 2021، 13 نوفمبر 2022). ولم يستكمل التحقق النصي لمادتي 4 مايو 2018 و25 أغسطس 2022؛ لذلك لا تدخلان في الاستنتاجات النصية هنا. ويعرض الجدول حقولا دلالية وشواهد قابلة للرجوع إلى مصادرها، دون ادعاء بأن ترتيب الحقول يعكس معدل تكرارها.

الجدول1: الحقول الدلالية والوظائف السياقية للمفردات والتسميات في خطاب أعضاء مجموعة الثمانين وفق الشواهد الصحفية المختارة–2017) 2022).

الحقل/التسمية	الوظيفة السياقية	حدود الاستنتاج	الشاهد والمصدر
أهل الكويت	الإشارة إلى الجماعة الوطنية واستحضار الانتماء المشترك في الخطاب	تُحدد دلالة التسمية وفق سياق كل تصريح، ولا يُفترض أنها تحمل المعنى نفسه في جميع المواد	«أهل الكويت»، الخشرم، الأنباء، 6 نوفمبر 2017؛ وبيان الزواوي، الراي، 13 نوفمبر 2022
الكويتيون المؤسسون / الكويتيون بالتأسيس	ربط التأسيس والجنسية الأصلية بالنقاش حول الحقوق السياسية والتمثيل النيابي	وردت الصيغ في سياق حديث جماعي وأقوال منسوبة إلى الزواوي، ولا يجوز نسبتها إلى جميع أعضاء الوفد بصورة فردية	«الكويتيين بالتأسيس» و«الكويتيون المؤسسون»، الراي، 18 أكتوبر 2020
القانون / الجنسية / السيادة	تقديم تنظيم الجنسية وحمايتها بوصفهما مسألتين ترتبطان بالقانون واختصاصات الدولة	لا يثبت استخدام هذه المفردات تأثير المجموعة في إصدار التشريعات أو القرارات الرسمية	«قانون الجنسية»، الجريدة، 27 مارس 2017؛ «تطبيق القانون على الجميع»، الخشرم، الأنباء، 6 نوفمبر 2017
الهوية الوطنية / التدليس / التزوير	تأطير التعديلات المقترحة لقانون الجنسية من خلال التحذير من المساس بالهوية الوطنية ومواجهة المخالفات	تُقرأ هذه التعبيرات في سياق الاعتراض على التعديلات المقترحة، ولا تعني إثبات مخالفة بحق فرد معين	«العبث في الهوية الوطنية» و«شرعنة التدليس والتزوير»، الزواوي، الجريدة، 27 مارس 2017
الحفاظ على الهوية الوطنية	إبراز الهدف المعلن للمجموعة وربط نشاطها بالمحافظة على الهوية الكويتية	ورد التعبير في سياق مناسبة تكريمية، ولا يمثل وحده دليلًا على مدى انتشاره في خطاب المجموعة	«الحفاظ على الهوية الوطنية»، منيرة الغانم، الراي، 21 ديسمبر 2021
الأمن الوطني / الشخصية الوطنية	ربط الهوية الوطنية بالاستقلال السياسي ووحدة الأراضي والتنمية والاستقرار	أقوال منسوبة إلى سامي الفرج في اجتماع المجموعة، ولا تثبت تكرار المفردات في جميع تصريحاته	«سياسة الأمن الوطني للكويت بالمفهوم الشامل»، «الاستقلال السياسي»، «الشخصية الوطنية»، سامي الفرج، الأنباء، 19 أغسطس 2020
التعليم / التنمية / الأجيال القادمة	ربط مستقبل الكويت بالإصلاح التعليمي والتنمية وإعداد الأجيال المستقبلية	أقوال منسوبة إلى بدر العيسى خلال الاجتماع، ولا يجوز تعميمها على خطاب المجموعة بأكمله	«خلق وطن جديد للأجيال القادمة»، «التنمية بالمجتمع تحتاج إلى تعليم»، «تحسين مخرجات التعليم»، بدر العيسى، الأنباء، 19 أغسطس 2020
الكوادر الوطنية / المسؤولية الوطنية	إبراز التضامن وخدمة المجتمع والاستعداد لدعم الدولة خلال الأزمات	أقوال منسوبة إلى علي الردعان في سياق جائحة كورونا، وليست تصريحات مباشرة عن سياسة الجنسية	«الكوادر الوطنية والصحية والأمنية»، «يفزع لدولته وقت الرخاء وكذلك وقت الشدة»، علي الردعان، الأنباء، 19 أغسطس 2020

تنبيه منهجي: الجدول السابق جدول شواهد نوعية، وليس جدول تكرارات. لا يمكن الاستدلال منه على أن تعبيرًا أكثر انتشارًا من غيره أو على أن عدد المواد التي ظهر فيها لفظ معين يساوي عددًا محددًا. وتُميَّز في الملحق المقتطفات المنسوبة إلى أعضاء المجموعة من عنوان الخبر أو تلخيص المحرر. ويظل إجراء حصر كمي شامل مشروعًا مستقلًا مشروطًا بإتاحة النصوص وتسجيل كل موضع استعمال.

تشير المواد التي تم إثبات نصها إلى حضور معجم يرتبط بالقانون والجنسية والهوية والتزوير والسيادة، وإلى تمايز وظيفي بين «أهل الكويت» و«الكويتيون المؤسسون». ففي مقابلة «الأنباء» لعام 2017 تم ربط الإشارات إلى «أهل الكويت» بسياق الانتماء والخطاب الموجّه إلى المواطنين؛ وفي مقابلة «الراي» لعام 2020 تم ربط توصيف «الكويتيون المؤسسون» بمطلب يتعلق بالمشاركة السياسية. ويظل هذا تفسيرًا سياقيًا لشواهد محددة لا نتيجة إحصائية عامة.

حدود الاستدلال: هذه التطبيقات قراءة نوعية لأمثلة محددة من العينة المنشورة بين 2017 و2022، وليست حصرًا لجميع استعمالات التسميات، ولا تمثل بيانات عن مواقف الجمهور. والبيانات القانونية اللاحقة حتى 2026 تُستعمل لتفسير السياق والمقارنة التاريخية، ولا يتم احتسابها ضمن الشواهد اللسانية الستة..

تطبيق 1 ـ «الكويتيون المؤسسون»: تتيح المادة المنشورة في «الراي» بتاريخ 18 أكتوبر 2020 ملاحظة اقتران هذه الصيغة بالنقاش حول الحقوق السياسية. في تحليل تصنيف العضوية ترتبط التسمية بوصف التأسيس والجنسية الأصلية في الاستعمال الكويتي، وهو ارتباط له مرجعه القانوني، بينما يبين التأطير كيف يوظف السياق السياسي هذا الوصف لتقديم الحجة. ويجب القيام بالتمييز بين لفظ المتحدث المباشر وعنوان الخبر قبل نسبة أي عبارة إلى المجموعة.

تطبيق 2 ـ «أهل الكويت»: تظهر العبارة ضمن المواد المختارة في سياقات تتناول الجماعة الوطنية والانتماء، ومنها مقابلة «الأنباء» بتاريخ 6 نوفمبر 2017 وبيان «الراي» بتاريخ 13 نوفمبر 2022. تُقرأ وظيفتها وفق المخاطَب والمقام والألفاظ المصاحبة، ولا تُعد مرادفًا قانونيًا آليًا لعبارة «كويتي بصفة أصلية». يُسأل من منظور تصنيف العضوية: من يدخل في الجماعة المسماة داخل كل سياق، وما الصفات التي يتم إسنادها إليها؟ ولا يمكن حسم قصد المتحدث من العنوان الصحفي وحده.

تطبيق 3 ـ الهوية والتزوير والسيادة: في المواد المنشورة سنة 2017 وما تلاها تظهر مفردات تتصل بحماية الهوية والقانون والتزوير. يُستخدم مفهوم التأطير لفهم تقديم المشكلة باعتبارها مسألة حماية وضبط قانوني، ولا يساوي ذكر التزوير إثبات وقوعه في حالة فردية. كما لا يكفي الربط بين الهوية والأمن وحده لوصف النص بأنه «أمننة»؛ إذ يتطلب ذلك فحص صياغة التهديد والإجراء الاستثنائي المبرَّر في القول نفسه.

تطبيق 4 ـ الأمن الوطني والتنمية والمسؤولية الوطنية: تظهر التصريحات المنشورة خلال اجتماع مجموعة الثمانين في شهر أغسطس من سنة 2020 تنوعا في المفردات ذات الصلة في الهوية الوطنية. فقد ربط سامي الفرج مفهوم الأمن الوطني بالاستقلال السياسي والشخصية الوطنية والتنمية، بينما تم استخدام تعبيرات ذات صلة بالتعليم وإعداد الأجيال القادمة من قبل بدر العيسى، في حين قام علي الردعان بالتركيز على دور الكوادر الوطنية والفزعة للدولة خلال الأزمات (الأنباء، 2020). توضح هذه الشواهد أن الحديث عن الانتماء الوطني أثناء اجتماع المجموعة لم يكن يقتصر على الجنسية والتزوير وذلك من منظور لساني اجتماعي، بل امتد ايضا إلى الخدمة العامة والأمن والتعليم. ومع ذلك، فإن هذه الاستعمالات تقوم بعكس أقوالا محددة منسوبة إلى المتحدثين، ولا تثبت تكرار المفردات في جميع تصريحاتهم أو اتفاق جميع أعضاء المجموعة عليها.

ربط الإطار النظري بالشواهد: يُعتمد تحليل تصنيف العضوية (Sacks, 1992; Stokoe, 2012) أداةً رئيسية لفحص كيفية تسمية الجماعات وربطها بصفات أو حقوق، ويُستخدم التأطير (Entman, 1993) أداةً مساندة لتفسير تقديم القضية بوصفها حماية للهوية أو شأنًا متعلقًا بالحقوق السياسية. أما الشرعنة والأمننة ووضع الأجندة فتبقى مداخل تفسيرية مشروطة بوجود قرائن نصية ملائمة؛ ولا تُستخدم للاستدلال على استجابة الجمهور أو تأثير فعلي في صنع القرار دون بيانات مستقلة.

7.12. التناول الإعلامي الخارجي لقضايا المجموعة

لم يقتصر تناول مجموعة الثمانين على المصادر المحلية. ففي السابع عشر من شهر مايو عام 2017 نشر معهد دول الخليج العربية في واشنطن (AGSI)مقالًا تحليليًا تحدث فيه عن الخلاف السياسي حول الجنسية ومدى خضوع القرارات المتعلقة بها للرقابة القضائية. وذكر المقال مجموعة الثمانين ضمن الجهات التي عارضت التغيير المقترح، كما أشار أيضًا إلى نشاطها في وسائل التواصل الاجتماعي ولقاءاتها مع الأمير ورؤساء السلطات التنفيذية والتشريعية وذلك قبل التصويت البرلماني.(Alkhonaini, 2017)

ونشرت New Lines Magazine في السابع عشر من شهر أبريل عام 2026 مقالًا عن ملف الجنسية في الكويت تحدث عن مجموعة الثمانين بشكل مباشر، وناقش فيه نشأتها ونشاطها في قضايا الهوية والجنسية، كما أشار أيضًا إلى عادل يوسف الزواوي الأمين العام للمجموعة ومؤسسها في سياق الحديث عن المجموعة (Muhammed and Alamer, 2026). وتستخدم الدراسة المادتين بوصفهما مثالين على تناول خارجي للمجموعة في عامي 2017 و2026، لا بوصفهما تصريحات رسمية صادرة عنها. ويُظهر الجمع بينهما أن المجموعة ظهرت في مصادر خارج الكويت في مرحلتين زمنيتين مختلفتين من نشاطها، مما يدل على أهمية المجموعة ونشاطها.

8. آليات التأثير في القبول المجتمعي

8.1. الوظيفة اللغوية للتسميات المرتبطة بالعضوية الوطنية

تختلف دلالات التسميات بحسب السياق الذي ترد فيه. ففي تقرير «الراي» بتاريخ 18 أكتوبر 2020 ظهرت صيغة «الكويتيون المؤسسون» في حديث عن المشاركة السياسية، بينما تظهر «أهل الكويت» في مقابلة «الأنباء» بتاريخ 6 نوفمبر 2017 وفي بيان «الراي» بتاريخ 13 نوفمبر 2022 ضمن حديث أوسع عن المجتمع والانتماء. ويدل هذا على تباين في الاستعمال في الشواهد المتاحة، ولا يثبت وحده ثبات معاني هذه الكلمات في خطاب المجموعة كله.

في النص محل الفحص المؤرخ 18 أكتوبر 2020، تتصل صيغة «الكويتيون المؤسسون» بفئة الكويتيين بالتأسيس وذريتهم الموصوفين بالجنسية الأصلية في السياق الكويتي، ويتم استخدامها عند تناول الحقوق السياسية. ولا يتم اقتصار الوظيفة هنا على الإحالة التاريخية؛ فالتسمية تستدعي تصنيفًا قانونيًا على علاقة بالتمثيل السياسي. أما تسميات «أهل الكويت» و«المواطنون» و«الشعب الكويتي» فلا يتم الحكم بتساويها أو اختلافها مع «المؤسسون» إلا من خلال النظر إلى المتحدث والجملة والمقام المحدد. ولا تثبت هذه المادة وحدها شيوع لفظ بعينه في خطاب المجموعة كله.

ويستدعي هذا التعدد في المعاني الحذر الشديد عند تفسير الخطاب أو الحكم على المقصود من تسمية معينة. فظهور مصطلح واحد لا يعد كافيًا لتحديد ما إذا كان الخطاب إقصائيًا أو شاملًا، بل يجب النظر أيضا إلى السياق بشكل كامل وإلى الكلمات التي ترد معه. كما يبقى مصطلح "التزوير" في هذا البحث وصفا لفعل محدد يثبت في كل حالة بشكل مستقل، ولا ينبغي ربطه بشكل تلقائي بفئة اجتماعية أو بوضع قانوني مثل الأصل أو التجنس.

8.2. بناء تعريف بسيط ومتماسك للمشكلة

قد تعتمد الآلية الأولى للتأثير على فكرة "تبسيط التعقيد"، ففي حين يفرق القانون بدقة بين مفاهيم الفقد والسحب والإسقاط، يمكن أن يقوم الخطاب العام بتقليل هذه التفاصيل وأن يحولها إلى معادلة بسيطة: "الجنسية" هي الهوية والسيادة، و"التزوير" هو التهديد للمجتمع، و"التدقيق" هو الحماية للدولة. وعلى الرغم من بساطة هذه الفكرة وإمكانية تذكرها، فإنها لا تقوم بالإغناء عن التمييز القانوني الدقيق بين الحالات.

8.3. استمرار الموضوعات عبر السنوات

تظهر المواد التي تشتمل عليها الدراسة أن اهتمام مجموعة الثمانين بقضايا الهوية والجنسية لم يبدأ مع التغييرات التي حدثت منذ سنة 2024، بل كان حاضرًا في خطابها على الأقل منذ 2017. واستمر خلال هذه السنوات الحديث عن حماية الهوية والتزوير وتطبيق القانون ومراجعة ملفات الجنسية. ولا يعني هذا الاستمرار بالضرورة أن المجموعة كانت وراء القرارات التي صدرت في وقت لاحق، لكنه يوضح أن هذه القضايا كانت جزءًا ثابتًا من خطابها قبل توسع الدولة فيما يتعلق بمراجعة ملفات الجنسية. وقد يكون استمرار هذه الموضوعات قد جعل بعض هذه الأفكار حاضرة بشكل أكبر لدى الجماهير التي تتابع خطاب المجموعة.

من الممكن ملاحظة وجود تقارب موضوعي بين بعض القضايا التي تكررت في خطاب المجموعة، مثل سلامة سجل الجنسية وحماية الهوية الوطنية ومكافحة التزوير، وبين العمل الرسمي في السنوات الأخيرة الذي ظهر من خلال مراجعة ملفات الجنسية ومعالجة حالات التزوير والغش والتعديلات القانونية اللاحقة. ولا يعني هذا التقارب والاتفاق أن خطاب المجموعة كان سببًا في صدور هذه القرارات أو السياسات، وإنما يشير إلى تلاقي وتواؤم بعض الموضوعات والأولويات بين خطاب أهلي سابق مثل خطاب مجموعة الثمانين وإجراءات رسمية لاحقة، مع التأكيد على أن اتخاذ القرارات وتنفيذها من اختصاصات الدولة وحدها (وزارة الداخلية الكويتية، a2025؛ b2025؛ c2025؛ d2025؛ دولة الكويت، a2026؛ 2026.(b

8.4. المصداقية الاجتماعية والوصول

لا يمكن فهم خطاب مجموعة الثمانين بعيدًا عن حضورها في المجال العام. فقد شاركت المجموعة منذ تأسيسها في لقاءات ونقاشات تناولت قضايا الهوية والجنسية، وظهر عدد من المسؤولين والشخصيات العامة في بعض من فعالياتها. وقد ساعد هذا الحضور على وصول مواقف المجموعة إلى شريحة أوسع من جمهور أعضائها، لكنه لا يعني بالضرورة أن كل من شارك في تلك اللقاءات كان مؤيدًا لجميع مواقفها؛ فالفرد لا يمثل الجماعة في كل شيء، ولا تمثل الجماعة جميع آراء الفرد. ويتصل هذا الحضور العام كذلك بالفضاء الرقمي؛ فقد تناول الدكتور فهد يوسف الفضالة مجموعة الثمانين ضمن ورقته البحثية التي قدمها في الدورة رقم 12 لمنتدى دراسات الخليج والجزيرة العربية في عام 2025، في سياق دراسته لدور وسائل التواصل الاجتماعي في الفعل السياسي. وظهرت المجموعة في هذا الطرح مثالًا على مجموعة ذات حضور رقمي يستفيد من منصات التواصل الاجتماعي في التفاعل مع الجمهور ونشر الأفكار، وذلك إلى جانب قنوات التواصل الاجتماعي التقليدية مثل الديوانيات. ويفيد هذا الطرح في استيعاب و فهم جانب من آليات وصول خطاب المجموعة وتداوله، من دون اعتباره دليلا أساسيا على حجم تأثيرها الفعلي على الرأي العام أو في صنع القرار (العربي الجديد، 2025). ومع صدور ، استمرت المجموعة في التعليق على القرارات المتعلقة بالجنسية عند صدورها وتأييد بعضها وشرحها من وجهة نظرها. ويبقى هذا الدور مختلفا عن دور مؤسسات الدولة، لأن اتخاذ القرارات وتنفيذها يبقى من اختصاص الجهات الرسمية.

8.5. الدعم بعد صدور القرار

يقوم البحث باقتراح استخدام مصطلح "المؤيد الأهلي" لوصف دور مجموعة الثمانين بعد صدور القرارات، على اعتبارها طرفا مجتمعيا مؤيدا للقرارات الرسمية ذات الصلة بالمحافظة على الهوية الوطنية. ولا يقتصر دور "المؤيد الأهلي" على إعلان التأييد فقط، بل يقوم بإعادة صياغة القرارات بلغة اجتماعية ووجدانية، ويحول الإجراء القانوني الجاف إلى قضية تتعلق بحماية الأجيال أو استرداد العدالة. ولا يُفهم من هذا الطرح أن المجموعة أو غيرها تنافس السلطة في اختصاصاتها بأي شكل من الأشكال، بل هو دور "الوسيط" الذي يسعى إلى تقريب السياسات الحساسة من الوعي العام من خلال خطاب تفسيري.

9. دراسة الحالة الأولى: من خطاب 2020 إلى تعديل 2026

في 18 أكتوبر 2020 نُشرت في صحيفة "الراي" مقابلة وردت فيها تعليقات لأعضاء في المجموعة تعبّر عن خوفهم من منح حق التصويت لمن لم يشاركوا في تأسيس الدولة، كما طالبوا بأن يكون حق الترشح والانتخاب فقط "للكويتيين المؤسسين" (الراي، 2020). صدر المرسوم بقانون رقم 79 بحلول عام 2026 ا لذي تضمن نصًا يقول إن لا يحق لمن حصلوا على الجنسية بالتجنس الترشح أو التعيين في الهيئات النيابية أو المشاركة في العمليات الانتخابية (دولة الكويت، 2026.(b

يكشف هذا التعاقب الزمني عن وجود بعض المطالب ذات الارتباط بالحقوق السياسية في خطاب المجموعة قبل التعديل التشريعي. ويبرز هنا تواؤم الموضوعات التي تناولها العمل الأهلي مع مسار قانوني لاحق، إذ أصبحت الحقوق السياسية بعد المرسومين بقانون رقم 52 و79 لعام 2026 مقتصرة على الكويتيين بصفة أصلية الذين ينتسبون إلى المؤسسين، وذلك بعد أن أصبح أبناء المتجنسين يعتبرون كويتيين بالتجنس، وهو ما يتفق مع ما طالبت به المجموعة، مع بقاء اتخاذ القرار وتوقيته ومضمونه ضمن اختصاص الجهات الرسمية.

ومن الممكن أن يكون هذا التعاقب قد جعل بعض الأفكار المرتبطة بالتعديل اعتيادية لدى الجمهور الذي كان قد تابع خطاب المجموعة، إلا أن الدراسة لا تحتوي على بيانات تسمح بقياس مدى تقبل التعديل في المجتمع أو نسبة هذا القبول إلى خطاب المجموعة.

10. خطاب المجموعة وقرار سحب الجنسية

فيما يتعلق بملف سحب الجنسية كان دور المجموعة أقرب إلى التعبير عن مفهوم عام سائد أكثر من التأثير المباشر في إصدار قانون معين، فمنذ تأسيسها ربطت المجموعة بين الجنسية والمفهوم الذي يُدعى "صيانة الهوية" ومحاربة التزوير. لذلك، عندما اتخذت اللجنة العليا إجراءات واسعة، أعطى هذا الإطار معنى عاطفيًا للمراجعات القانونية، فبدت وكأنها تصحيح لمسار مختل.

وقد أسهم حضور المجموعة في التغطية الصحفية في إبراز خطاب مكافحة التزوير وحماية الهوية، إلا أن هذه التغطية وحدها لا تسمح بقياس حجم التأييد لدى المجتمع أو أثر الخطاب على الرأي العام. كما أن تعدد الحالات القانونية المرتبطة بملف الجنسية يستدعي التمييز بين أسباب السحب والإسقاط والفقد وعدم اختزالها في وصف واحد، وهو ما تؤكده البيانات الرسمية والتي بدورها تعرض أسبابًا قانونية مختلفة بحسب كل حالة.

لا يعني ذلك بالضرورة أن المجموعة لا تؤثر مع اختلاف التغطية الإعلامية المحلية والدولية، بل يدل على أن هناك منافسة بين السرديات في الساحة الإعلامية. ومع ذلك يبقى المعيار الأخير هو رأي الدولة تبعا لمبدأ المصلحة العامة الذي يعتبر المعيار الأساسي. ومن الممكن تفسير القبول الذي قد يحظى به الخطاب بأن جزءا من المجتمع قد يرى فيه دعما لحماية الهوية ومواجهة التزوير خصوصا من الذين لا يقومون بتشكيل تهديدا قانونيا، لكن هذه فرضية استنتاجية وليست نتائج محسوبة، وربما تنطبق على المواطنين الأصليين و الحاصلين على الجنسية في الوقت ذاته، بحيث لا يعني التجنس بالضرورة عدم التأييد لمحاربة التزوير.

و على صعيد آخر، قد يختلف قبول هذا الخطاب وذلك بحسب مدى ارتباطه بالفوائد الشخصية، فبينما للمصلحة المادية دور أساسي، إلا أنها ليست العامل الوحيد. وللجهات المعنية الحق في أن تنظر إلى كل حالة على حدة دون إدراج الجميع في حكم عام يربطهم بالتزوير.

يقع الجدل في اختلاف تفسيرات الناس، ففي حين يعتبر البعض أن هذا الخطاب طريقة لحماية الدولة، يرى الآخرون أن الصياغات العامة من الممكن أن تؤثر على أوضاعهم. وهنا تكمن أهمية التمييز بين فئات مختلفة: من ثبت تزويره، والمتجنس وفق الأطر القانونية، وطالب تسوية الوضع، ومن لا يملك وضعًا قانونيًا، إذ قلت إمكانية تعميم الإدانة على جميع الأفراد كلما ظهر الفرق.

وبما أن الجنسية في الكويت مرتبطة بمنافع اجتماعية عدة واقتصادية، فمن الممكن أن تؤثر هذه المنافع على آراء الناس حول قضايا السحب والتجنيس لكن طلب الجنسية أو الاعتراض على سحبها لا يعني بالضرورة وجود دافع مادي. وينبغي الاعتماد على دراسات تشمل مقابلات واستطلاعات تقيس الشعور بالانتماء والحماية الأسرية جنبًا إلى جنب مع المنفعة وذلك لفهم الأسباب؛ ولذا يتعامل هذا البحث مع المصلحة الاقتصادية كمتغير محتمل، لا كسبب مطلق لجميع الأفراد.

11. النتائج

يقوم البحث بالسعي إلى الالتزام بلغة محايدة تقوم على تجنب الاتهامات الجماعية؛ فالدعوة إلى مراجعة ملفات الجنسية لا تعني اتهام المتجنسين أو أفراد فئة «البدون» بارتكاب مخالفات، وإنما تظل المسؤولية على علاقة بالفعل الفردي ومدى ثبوت الأدلة عليه. ويعود تقدير ذلك والفصل فيه إلى الجهات المختصة وفقًا للقانون.

تعكس الشواهد المختارة اختلاف الوظائف السياقية للتسميات، لا اختلاف المراكز القانونية بحد ذاته: تشير «أهل الكويت» في سياقات مختارة من عام 2017 و2022 إلى الجماعة والانتماء، بينما يقوم مصطلح «الكويتيون المؤسسون» في مادة 2020 في سياق الحقوق السياسية، مع ارتباطها في الاستعمال الكويتي بفئة التأسيس وذريتها الحاملة للجنسية الأصلية وفق القانون. وتظهر أيضًا موضوعات الهوية والجنسية والتزوير والسيادة؛ لكن لا تقوم الدراسة بترتيبها بحسب التكرار ولا تعمم نتائج العينة على الخطاب كله.

هناك تشابه في اللغة بين ما يظهر في الخطاب الرسمي وما تستخدمه المجموعة، وخصوصًا في عبارات مثل "حماية الهوية" و"التدقيق في الملفات" و"التلاعب والتزوير". لا يعني بالضرورة هذا التشابه أن أحد الطرفين استعار من الآخر، بل قد يكون عبارة عن لغة وطنية مستخدمة أو استجابة مشتركة لمشكلة واحدة.

بالرغم من وجود بعض المؤشرات مثل الوجود الإعلامي وتقديم الدعم من بعض الشخصيات والاستمرار في مناقشة السياسات تبقى النتائج غير محددة تمامًا فيما يخص تأثير المجموعة على رأي المجتمع. لكن هذه المؤشرات غير كافية لتوضيح التأثير الفعلي أو تعميمه على المجتمع بشكل كامل.

وتظهر مقارنة موقف مجموعة الثمانين في عام 2020 بالنص القانوني الصادر عام 2026 تقاربا بشكل واضح فيما يتعلق بمسألة الحقوق السياسية؛ إذ دعت المجموعة إلى حصر حق التصويت في الكويتيين بالتأسيس (الراي، 2020)، بينما منع المرسوم بقانون رقم 79 لعام 2026 من حصل على الجنسية بالتجنس من الانتخاب والترشح والتعيين في الهيئات النيابية. وبما أن المرسوم بقانون رقم 52 لسنة 2026 قد اعتبر أبناء المتجنسين كويتيين بالتجنس، فاقتصرت الحقوق السياسية على الكويتيين بصفة أصلية الذين ينتسبون إلى المؤسسين، وهو ما يتفق مع مطلب المجموعة. ولا يثبت هذا التقارب وجود تأثير مباشر للمجموعة في صدور النص القانوني أو وجود علاقة سببية بينهما، وإنما يوضح وجود تشابه بين موقف سابق للمجموعة وتطور قانوني لاحق.

أثر الخطاب يختلف بحسب القيم التي يملكها الأفراد. فكل من يهتم بحماية الهوية والحد من التزوير يجد فيه صدىً أكبر، ربما لا يرى فيه نفس التأثير من يؤمن بمبدأي المساواة والمسؤولية الفردية .وتظهر الدراسات أن الرسائل السياسية يتم قراءتها من خلال قيم الأفراد (Kahan, 2013; Slothuus & de Vreese, 2010).

لا يمكن أن يتم فهم المواقف من خلال القوانين فقط. فبعض المتجنسين ربما يؤيدون مكافحة التزوير، وبعض الأصليين قد يرفضون التعميم، وبعض غير المواطنين قد لا يوافقون بسبب الانتماء وليس بسبب المصلحة المالية. إذن المحرك الرئيسي هو الطريقة التي يرى بها الفرد وضعه داخل الدولة والمؤسسات، وقيمه وثقته.

خطاب حماية الجنسية يصبح أقوى عندما يعتمد على القوانين وتأكيد السيادة. فالتفريق بين المتجنس القانوني وطالب التسوية والمزور المثبت يجعل التأييد لهذا الخطاب يعتمد على مبدأ القانون ومعايير المسؤولية الفردية، وهو الشيء الذي يحد من سوء الفهم.

12. علاقة النتائج بالفرضيات

في ضوء الأدلة النصية، تحصل الفرضيات المتعلقة بتعدد وظائف التسميات وربط قضايا الجنسية بمفردات الهوية والسيادة على دعم وصفي محدود من الشواهد المنشورة. أما الفرضيات المتعلقة باستمرار التكرار ومداه، وانتشار الخطاب بين الجمهور، وتأثيره على تقبل السياسات، فلم يتم اختبارها بشكل كمي أو ميداني. ولا يعني وجود شواهد من سنوات مختلفة إثبات تكرار منتظم أو أثر سببي.

وتظهر مواد لاحقة تأييدًا معلنًا من أعضاء المجموعة لبعض التوجهات الرسمية، لكن لا توجد بيانات عن المتلقين تتيح معرفة أثر ذلك التأييد في مواقفهم. كما تدعم الشواهد النوعية إمكانية اختلاف وظائف "أهل الكويت" و"الكويتيون المؤسسون" بحسب سياق الاستعمال، دون أن تقوم بالسماح بتقديم نسب أو أعداد لتكرار هذه التسميات.

وعليه، لا يمكن وصف الفرضيات الست بأنها جميعها مؤكدة ، إذ تدعم المواد المتاحة البعض أوصاف الخطاب وتسلسل ظهوره فقط، بينما تبقى الافتراضات ذات الصلة بتأثير التكرار في الجمهور، ومدى تقبل السياسات، والعلاقة السببية بين خطاب المجموعة والقرارات الرسمية الغير مختبرة. ويحتاج اختبار أثر التلقي إلى استطلاعات أو مقابلات أو بيانات مستقلة عن الجمهور، كما يحتاج اختبار الفروقات في الاستخدام إلى استكمال سجل الترميز لكل مادة.

13. التفسيرات البديلة

تقوم الدراسة بطرح أربعة تفسيرات بديلة محتملة للتقارب بين خطاب المجموعة والسياسات اللاحقة. أولها استقلال القرار الرسمي؛ إذ قد ترتبط القرارات بعوامل داخلية، منها مراجعة الملفات ونتائج التحقيقات والتغير في الأولويات القانونية والإدارية. ولا يتعارض هذا التفسير مع نتائج الدراسة، بل يوضح أن وجود تقارب بين خطاب المجموعة وبعض السياسات اللاحقة لا يثبت أن الخطاب كان أحد العوامل في اتخاذ القرار. وتبقى القرارات المتعلقة بالجنسية من اختصاصات الجهات الرسمية المختصة والدولة.

ويرتبط التفسير الثاني بالاستمرارية القانونية؛ إذ إن التمييز بين الجنسية المكتسبة والأصلية في بعض الحقوق السياسية سبق تأسيس مجموعة الثمانين وظهر في الإطار القانوني الكويتي قبل نشاطها. ولذلك يمكن قراءة تعديلات عام 2026 ضمن مسار قانوني أوسع، من دون افتراض أنها قد جاءت نتيجة لاستجابة مباشرة لطلبات المجموعة.

والتفسير الثالث هو أن النتائج قد تعود إلى الوقائع نفسها، فعندما تعلن السلطات عن حالات تزوير أو تلاعب يقوي هذا تأييد الخطاب الرسمي دون الحاجة إلى نشاط منظَّم من الجماعة. ومن أجل عزل تأثير المجموعة بدقة، يجب أن تُقارن مستويات التعرض لخطابها بالنتائج الفعلية، وهو الشيء الذي لا تملكه المراجع الحالية.

وأخيرًا، يتعلق التفسير الرابع بدور الإعلام ووسائل التواصل والفاعلين الآخرين، وهو دور لا يمكن تجاهله. فالجماعة ليست هي المصدر الوحيد لدعم هذه الرؤية، بل هي جزء من نقاش كبير يشارك فيه كتاب وحقوقيون ونواب سابقون ومعارضون، ومن المهم فهمها كجزء من شبكة تأثير كبيرة وليس كفاعل منفرد.

14. المناقشة

الهوية الوطنية ليست مصطلحًا عابرًا فقط في خطاب المجموعة، بل هي جزء من شبكة لغوية معقدة كما تظهر النتائج، تصل بين السيادة والجنسية والقانون، وتُظهر التزوير كاستهداف للنظام. ومن خلال هذا الربط يتحول الملف القانوني إلى سردية تدور حول هوية مشتركة وسجل قانوني يحميها ومخالفات تستدعي مواجهة الدولة لها. وعلى الرغم من بساطة هذه السردية، يمكن أن تختفي الاختلافات بين مفاهيم "السحب" و"الفقد" و"الإسقاط" إذا لم تُستخدم بحذر.

تتيح مادة «الراي» لعام 2020 دراسة تسمية «الكويتيون المؤسسون» عند الحديث عن التأسيس والجنسية الأصلية والحقوق السياسية. ومن منظور تصنيف العضوية، تصل التسمية بين الجماعة المسمّاة والصفة القانونية والحقوق المرتبطة بها؛ ومن منظور التأطير، تُدرج المسألة في حجة تتعلق بالتمثيل السياسي. وتظهر «أهل الكويت» في مواد مختارة بوصفها تسمية انتماء أوسع بحسب سياق كل قول. وهذه استنتاجات محددة بالمقاطع المدروسة لا بالأثر الفعلي في الجمهور.

من الناحية الأخرى، يحتوي الخطاب على عناصر تقلل القراءات الإقصائية. ففي مقابلة عام 2020 عرّفت المجموعة حامل الجنسية المكتسبة قانونيًا بوصفه حامل هوية وطنية، وطالبت بإنصاف «البدون» وتحسين أوضاعهم مع تأكيد عدم مسؤولية الأبناء عن أفعال آبائهم (الراي، 2020). كما ربط بيان عام 2022 حماية الهوية بالإنسانية بالإضافة إلى الحماية المدنية (الراي، b2022). وهذا يُفهم على أن هناك انسجامًا بين خطاب الحدود القانونية وخطاب الكرامة والإنصاف. ولا يعني ذلك وجود تعارض مع مطالبة المجموعة بأن تقتصر الحقوق السياسية على "الكويتيين المؤسسين"، إذ يبدو أن خطاب المجموعة يفرق بين الانتماء إلى الهوية الوطنية، والذي يشمل من حصل على الجنسية بشكل قانوني، وبين الحقوق السياسية التي ترى المجموعة أن تقتصر على فئة أضيق.

ومن ناحية القبول المجتمعي، فإن الكلمات لا تؤثر على الجميع بنفس الطريقة. فمصطلحات مثل "السيادة" و"التزوير" تعطي بعض الناس الشعور بالأمان بينما تقلق آخرين، إذ تتداخل هنا المصالح والقيم والتجارب الشخصية. لذلك لا يمكن أن يُفترض أن المتجنس لا يؤيد الخطاب أو أن الأصلي دائمًا يؤيده، كما لا يمكن اعتبار مواقف الفئات الأخرى بأنها فقط مواقف مادية.

من الممكن أن يسهم تكرار بعض المفردات في خطاب المجموعة في جعلها أكثر حضورًا لدى الجمهور الذي يتابع هذا الخطاب، من دون أن يعني ذلك أن المجموعة صانع مباشر للقرار. واستمرار التكرار لمفاهيم الهوية والسيادة قد يؤطّر تفسير السياسات، لكن التشابه مع اللغة الرسمية يمكن أن يكون نتيجة امتلاك الطرفين معًا نفس المفردات أو استجابتهما للمشكلات ذاتها. لهذا السبب لا يمكن للعلاقة السببية أن تثبت بدون بيانات تقيس مدى تأثير الخطاب على المواقف.

هذه الحالة تضيف بُعدًا اجتماعيًا لسانيًا لدراسات الجنسية في الكويت. فالنزاع ليس فقط في النصوص القانونية، بل يتوسع إلى "الأسماء" المعطاة للجماعة وللمخالفة. والتسمية في هذا الموقف هي فعل سياسي يحدد هوية "النحن" ويحدد القيم المهددة ومن يمتلك حق الحل. وتمتلك هذه التسميات شرعيتها عندما تكون الدولة والقانون مرجعًا لها، بينما تخسر دقتها عندما تطبق أوصاف الأفعال على فئات كاملة.

ولذلك، فإن اختصاص الدولة هو حماية سجل الجنسية، والجهات المختصة هي فقط من لديها صلاحية التحقيق وتطبيق القانون لتحقيق المصلحة العليا. وواجب المواطنين احترام القرارات النافذة وتقديم الدعم لسيادة القانون. وهذا الدعم يكون أكثر توافقًا مع قيم الدولة حين يميز بدقة بين حالات الفقد والسحب والإسقاط، ويميز بين المتجنس قانونًا ومن حصل على الجنسية بشكل غير قانوني، مع حماية كرامة الأفراد والفئات التي لم ترتكب أي مخالفة، بحيث لا يعيق حق صاحب الشأن في الاستفادة من قنوات التظلم الرسمية.

15. الخاتمة

نستنتج من تحليل خطاب مجموعة الثمانين أن اللغة ليست مجرد وسيلة للتعبيرعن الهوية الوطنية، بل أداة تسهم في تشكيل مفهومها وصياغة معاني الانتماء والمواطنة. وتشير نتائج الدراسة إلى أن الأثر الأقرب إلى الرصد في المواد المنشورة يتمثل في الطريقة التي يصوغ بها خطاب مجموعة الثمانين قضايا الجنسية والهوية، لا في إثبات تأثير مباشر على صناعة القرار الحكومي أو في اتجاهات الجمهور. وتشير المواد المتاحة منذ عام 2017 إلى استمرار تناول المجموعة لقضايا الهوية والجنسية والتزوير، وتكشف عن استمرارية الموضوعات الأساسية في خطابها.

أبرزت القراءة النوعية في المواد المختارة حقول القانون والدستور والجنسية والهوية والتزوير، إلى جانب تعبيري «أهل الكويت» و«المؤسسون/بالتأسيس». وتختلف الوظائف المحتملة لهذه التسميات بحسب السياق القانوني أو الاجتماعي الذي ترد فيه؛ أما الاستنتاج بشأن حجم تكرارها النسبي فلا يصح اعتماده قبل إتاحة بيانات تفريغ مفصلة تسمح بإعادة العد والتحقق.

وتشير المواد المحللة إلى أن خطاب مجموعة الثمانين يجمع، في بعض السياقات، بين مفردات الحزم في تناول التزوير وسيادة الدولة، وتعبيرات قانونية وإنسانية تتعلق بالمكتسبين للجنسية وفق القانون وبأوضاع المستحقين من المقيمين بصورة غير قانونية. ولا يعني ظهور هذه العناصر في بعض النصوص أنها حاضرة بالدرجة نفسها في جميع مواقف المجموعة أو لدى جميع أعضائها؛ إذ يتغير استخدامها بحسب المتحدث والسياق.

رصدت الدراسة تقاربًا زمنيًا بين موقف مجموعة الثمانين المعلن في عام 2020 فيما يتعلق بالحقوق النيابية وبين صدور المرسوم بقانون رقم 79 لسنة 2026. بيد أن هذا التقارب لا يعني بالضرورة استجابة الدولة لمطالب خطاب مجموعة الثمانين؛ فالقرار يقع ضمن الصلاحيات السيادية للسلطة المختصة، وقد يكون نتاج منطق قانوني مسبق أو استجابة لاعتبارات واقعية مستقلة. وأرى أن الأهمية التحليلية هنا تتمثل في إظهار أن فكرة التقييد كانت موجودة بالفعل في خطاب مجموعة الثمانين قبل أن تظهر لاحقًا في النص القانوني.

استجابة الجمهور لهذه الخطابات لا تكون واحدة دائمًا، لأنها ترتبط بالخلفية والموقف ودرجة الثقة والتجربة السابقة. فهناك من قد ينظر إلى خطاب مجموعة الثمانين على أنه قريب من تطبيق القانون، وهناك من يتحفظ عليه خوفًا من التعميم أو من المساس بالحقوق الفردية. لذلك لا أرى أن الصفة القانونية وحدها تفسر الموقف، فقد يؤيد المتجنس مكافحة التزوير، وفي المقابل قد يرفض المواطن الأصيل التوسع في التعميم، كما قد يتعامل عديم الجنسية مع الموضوع من زاوية الانتماء والأمان الأسري أكثر من زاوية المنفعة المادية.

ومن هنا لا تقوم قوة خطاب مجموعة الثمانين في موضوع الهوية على الحزم فقط، بل الأهم أن يكون التمييز واضحًا بين سيادة الدولة ومسؤولية الفرد والحالات القانونية المختلفة، مع الحفاظ على كرامة المتجنسين والمقيمين ما لم تثبت مخالفة محددة بحق شخص بعينه. وتبرز هذه الاعتبارات أهمية قراءة الخطاب في سياقه الاجتماعي والقانوني.

16. حدود الدراسة وأجندة البحث اللاحق

تظهر من هذه النتائج بعض حدود الدراسة، فالعينة اختيارية ولذلك لا يمكن التعامل معها على أنها تمثل كل إنتاج المجموعة. كما أن التغطية الصحفية تظهر حضور الخطاب في الإعلام، ولكنها لا تكشف الرأي العام الفعلي. وتبقى هناك عدة جوانب لم تصل إليها الدراسة، مثل المقابلات الداخلية التي قد توضح آليات تأثير غير ظاهرة، أو الاستطلاعات التي تقارن المواقف قبل القرارات وبعدها. لهذا السبب لا يمكن تأكيد أن مواقف الأفراد قد تغيرت فعلًا بسبب التعرض للخطاب، فالدراسة هنا تتحدث عن أثر محتمل في تهيئة الرأي العام وقبوله، ولا تدعي قياس حجمه أو إثبات علاقة سببية قوية.

يمكن لهذا البحث أن يتطور لاحقًا من خلال أرشيف رقمي يجمع منشورات المجموعة والتغطيات الإعلامية والتعليقات في الفترة بين عامي 2017 و2026. ومن شأن أرشيف كهذا أن يسهم في متابعة تغير مفردات الهوية والسيادة والحقوق مع الوقت. كما ستكون المقابلات المباشرة مفيدة سواء مع صحفيين وباحثين أو مع أعضاء سابقين في مجلس الأمة ومواطنين من خلفيات مختلفة. ويمكن أيضًا إعداد استطلاع يقيس التأييد لمبادرات مثل التدقيق والسحب ومنع التصويت ثم يربط ذلك بدرجة التعرض للخطاب ومستوى الثقة بالجماعة.

يجب أن ينتبه الاستطلاع المقترح إلى عدة عوامل عند تصميم الأسئلة لفهم أثر المصلحة بطريقة أدق. ومن هذه العوامل الصفة القانونية للأشخاص، ووجود أقارب كانوا قد تأثروا بقرارات قانونية، واحتمال الخسارة أو المنفعة، بالإضافة إلى قيم الهوية والمساواة. ويمكن هنا مقارنة سؤالين بطريقتين مختلفتين: سؤال يستخدم عبارة (المزور المثبت) وسؤال آخر يستخدم التعبير الأوسع، وتوضح هذه المقارنة كيف يمكن لدقة التسمية أن تؤثر في التأييد والثقة والفهم. ومن الأفضل أيضًا أن يتم توسيع الملحق المرفق بالبحث ليشمل جميع المواد ومعايير الاستبعاد، مع فحص موثوقية الترميز بين باحثين مستقلين. كما ينبغي أيضًا عدم استعمال أوصاف مثل (المزورين) داخل أسئلة الاستطلاع قبل أن يتم تثبيت الوصف، لأن الصياغة نفسها قد تدفع إلى تأييد غير دقيق.

إقرارات النشر:

المصالح واستقلالية البحث: لم تتلقَّ الباحثة تمويلًا أو توجيهًا من الجهة محل الدراسة، وأُنجز التحليل بشكل مستقل اعتمادًا على مواد منشورة يمكن التحقق منها.

التمويل: لم يتلقَّ البحث تمويلًا مخصصًا.

توافر البيانات: جميع المواد المحللة متاحة للعموم عبر المصادر الواردة في قائمة المراجع.

مساهمة الباحثة: التصور، وجمع المصادر، والتحليل، والكتابة والمراجعة.

الأخلاقيات: لم تشمل الدراسة مشاركين بشريين أو بيانات خاصة، واقتصرت على وثائق ومواد منشورة للعموم

المراجع:

الوثائق والمصادر الرسمية:

الأمانة العامة لمجلس الأمة (د.ت.) المذكرة التفسيرية لدستور دولة الكويت، شرح المادة 82.

الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية (2015) «الكويت تؤكد أنها توفر جميع حقوق الإنسان الأساسية للمقيمين بصورة غير قانونية».

الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية (2017) «الكشف عن الجنسية الأصلية لـ11,628 من المسجلين ضمن الفئة».

الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية (2020) «الاستمرار في تقديم الخدمات والتسهيلات للمقيمين بصورة غير قانونية»، الكويت.

دولة الكويت (2026a) المرسوم بقانون رقم 52 لسنة 2026 بتعديل بعض أحكام المرسوم الأميري رقم 15 لسنة 1959 بقانون الجنسية الكويتية، الكويت اليوم، العدد 1786، ملحق (2)، 13 أبريل 2026.

دولة الكويت (2026b) المرسوم بقانون رقم 79 لسنة 2026 بتعديل بعض أحكام المرسوم الأميري رقم 15 لسنة 1959 بقانون الجنسية الكويتية، الكويت اليوم، العدد 1805 (ملحق)، 24 أغسطس 2026.

دولة الكويت. المرسوم الأميري رقم 15 لسنة 1959 بقانون الجنسية الكويتية وتعديلاته.

دولة الكويت (1994) القانون رقم 44 لسنة 1994 بشأن إضافة فقرة جديدة إلى المادة (7) من قانون الجنسية الكويتية، الكويت اليوم، 17 يوليو 1994. متاح على: https://www.eastlaws.com/legislation-full-text/ar/kuwait/law/17-07-1994/no-44?id=119461&type=1

مجلس الوزراء (2026) «الموافقة على مشروع تعديل قانون الجنسية»، 18 أغسطس 2026.

وزارة الداخلية الكويتية (2024) «النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع ووزير الداخلية يترأس اجتماع اللجنة العليا لتحقيق الجنسية الكويتية»، 29 أغسطس 2024.

وزارة الداخلية الكويتية (2025a) «النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع ووزير الداخلية يترأس اجتماع اللجنة العليا لتحقيق الجنسية الكويتية»، 9 يناير 2025.

وزارة الداخلية الكويتية (2025b) «معالي رئيس مجلس الوزراء بالإنابة يترأس اجتماع اللجنة العليا لتحقيق الجنسية الكويتية»، 17 أبريل 2025.

وزارة الداخلية الكويتية (2025c) «معالي رئيس مجلس الوزراء بالإنابة يترأس اجتماع اللجنة العليا لتحقيق الجنسية الكويتية»، 1 مايو 2025.

وزارة الداخلية الكويتية (2025d) «معالي رئيس مجلس الوزراء بالإنابة يترأس اجتماع اللجنة العليا لتحقيق الجنسية الكويتية»، 14 مايو 2025.

وزارة الداخلية الكويتية (2026) «النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية يترأس اجتماع اللجنة العليا لتحقيق الجنسية الكويتية»، 8 يناير 2026. متاح على: https://www.moi.gov.kw/main/News/Index/112127

وكالة الأنباء الكويتية (كونا) (2025) «الجهاز المركزي: 10,677 شخصًا عدلوا أوضاعهم إلى جنسياتهم الأصلية منذ 2011 حتى يونيو 2025».

مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (2026) « Kuwait: Nationality withdrawals disproportionately harming women and children, warns UN expert»، 18 يونيو 2026. متاح على: https://www.ohchr.org/en/press-releases/2026/06/kuwait-nationality-withdrawals-disproportionately-harming-women-and-children

السليماني، غانم (2025) «فهد اليوسف من ديوان مجموعة الـ80: ملف تعديل مواد الجنسية... رح ينفتح بوقته»، الراي، 13 مارس 2025. متاح على: https://www.alraimedia.com/article/1720756 (تاريخ التحقق: 2 نوفمبر 2026).

مواد مجموعة الثمانين والتغطية الصحفية:

الراي (2008) «"الشؤون" أعلنت تدشين مبرة رقية القطامي للأعمال الخيرية»، 31 يناير 2008. متاح على: https://www.alraimedia.com/article/19635

الأنباء (2016) «الغانم: نشكر أهل الكويت الخيرين على تبرعهم لمبرة رقية القطامي»، 5 فبراير 2016. متاح على: https://www.alanba.com.kw/623746 /

الجريدة (2017) «الفضالة: أبلغنا رئيس المجلس رفضنا لتعديل قانون الجنسية»، جريدة الجريدة الكويتية، 27 مارس 2017. متاح على: https://www.aljarida.com/articles/1490621061343434000

الأنباء (2017) «الخشرم: مجموعة الـ80 جماعة ضغط سياسي ودورها دستوري لحماية الهوية الكويتية»، جريدة الأنباء الكويتية، 6 نوفمبر 2017. متاح على: https://www.alanba.com.kw/ar/kuwait-news/788207 /

الأنباء (2018) «الزواوي: عدم العبث بالجنسية ومحاربة الفساد أهم أولوياتنا»، 4 مايو 2018. المتحدث: عادل الزواوي، الأمين العام لمجموعة الثمانين.

أحمد، عبدالكريم (2020) «رسمياً.. الدستورية تتلقى الطعن المطالب بقصر حق الترشيح وتولي الوظائف القيادية الوزارية على الكويتيين بصفة أصلية دون أبناء المتجنسين»، الأنباء، 13 فبراير 2020. متاح على: https://www.alanba.com.kw/950945

الراي (2020) «مجموعة الـ80: الكويتيون المؤسسون سيصبحون مثل الهنود الحمر»، لقاء وفد ضم عددًا من أعضاء المجموعة، 18 أكتوبر 2020. متاح على: https://www.alraimedia.com/ampArticle/1504500

الشافعي، ليلى (2021) «فريق عطاء المرأة الكويتية الإنساني.. نبع لا ينضب»، الأنباء، 1 فبراير 2021. متاح على: https://www.alanba.com.kw/1020992 /

قبازرد، جاسم محمد (2021) «رسالتنا الحفاظ على الهوية الكويتية»، مادة مصورة، 20 ديسمبر 2021.

الراي (2021) «الفضالة: الـ80 هدفها الحفاظ على الهوية ولها قوة وثقل»، 21 ديسمبر 2021. متاح على: https://www.alraimedia.com/article/1568637 /

الراي (2022a) «عادل الزواوي: بالقانون... سنبقى ندافع عن الكويت»، 25 أغسطس 2022.

الراي (2022b) «مجموعة الثمانين: الجنسية شأن سيادي للدولة»، 13 نوفمبر 2022. متاح على: https://www.alraimedia.com/article/1614737

] سنا نيوز (2024a) «جاسم قبازرد يتحدث عن المزورين والمزدوجين: كويتنا دولة صغيرة محبة مسالمة»، 26 مارس 2024.

سنا نيوز (2024b) «فيديو: د. علي الردعان عضو مجموعة الثمانين: التبليغ عن المزدوجين ومزوري الجنسية»، X، مارس 2024. متاح على: https://x.com/SnaaNews/status/1769114063689155062

(تاريخ الاطلاع: 9 أكتوبر 2026).

الشامري، فالح (2024) «من غبقة مجموعة 80: الدكتور علي الردعان... ما يقوم فيه وزير الداخلية هو مكافحة للغش في موضوع سحب الجناسي»، X، 24 مارس 2024. متاح على:

https://x.com/falehalshaamry1/status/1771873309782679803

(تاريخ الاطلاع: 9 أكتوبر 2026).

القبس (2024) «معك يا أمير الحزم: مجموعة الثمانين»، 14 مايو 2024. متاح على:

https://d.alqabas.com/archive/1715630301918_gKVfj.pdf

(تاريخ الاطلاع: 9 أكتوبر 2026).

لازم، أحمد (2024) «الدستورية ترفض الطعن بترشح وانتخاب أبناء المجنسين: لا مصلحة حقيقية للطاعنين أو ضرراً مثبتاً لحق بهما»، الراي، 21 مايو 2024. متاح على: https://www.alraimedia.com/article/1688386

الراي (2024) «فهد اليوسف لـ«الراي»: لن يُظلم أحد نحن مستأمنون أمام الله وصاحب السمو»، 3 أكتوبر 2024. متاح على: https://www.alraimedia.com/article/1703335

المجلس (2024) «منيرة الغانم: هدفنا المحافظة على الهوية الوطنية... الكويت أم حنون تعرف عيالها»، 24 نوفمبر 2024.

الأنباء (2024) «الأنباء تنشر التفاصيل الكاملة للقاء الشيخ فهد اليوسف وأعضاء اللجنة العليا لتحقيق الجنسية في برنامج 60 دقيقة»، 27 نوفمبر 2024. متاح على: https://www.alanba.com.kw/1284203

مجموعة الثمانين (د.ت.) الحساب الرسمي لمجموعة الثمانين على منصة X (@GroupOf80)، تاريخ الاطلاع: 27 سبتمبر 2026.

العربي الجديد (2025) «منتدى دراسات الخليج يختتم الدورة 12: مقاربات للمجال الرقمي العام»، 14 ديسمبر 2025. متاح على: https://www.alaraby.co.uk/entertainment_media/منتدى-دراسات-الخليج-يختتم-الدورة-12 (تاريخ الاطلاع: 9 أكتوبر 2026).

Alkhonaini, A. (2017) 'Kuwaitis Debate Power over Citizenship', Arab Gulf States Institute in Washington, 17 May. Available at: https://agsi.org/analysis/kuwaitis-debate-power-over-citizenship / (Accessed: 9 October 2026).

Muhammed, F. and Alamer, S. (2026) 'Kuwait Is Stripping Its People of Citizenship at an Unprecedented Rate', New Lines Magazine, 17 April. Available at: https://newlinesmag.com/essays/kuwait-is-stripping-its-people-of-citizenship-at-an-unprecedented-rate / (Accessed: 9 October 2026).

الأدبيات الأكاديمية والنظرية

Alkhayat, L.S. and Alanezi, N. (2024) 'A study of university students' attitudes towards stateless "Bidoon" children's rights in Kuwait', Cogent Education, 11(1), Article 2312732. https://doi.org/10.1080/2331186X.2024.2312732

Al-Nakib, F. (2014) 'Revisiting Ḥaḍar and Badū in Kuwait: Citizenship, housing, and the construction of a dichotomy', International Journal of Middle East Studies, 46(1), pp. 5–30. https://doi.org/10.1017/S0020743813001268

AlSabah, N. and Al-Rashidi, K.S. (2025) 'Citizenship fraud in Kuwait: Causes, consequences and criminological insights', International Annals of Criminology, 63(3). https://doi.org/10.1017/cri.2025.10089

Bucholtz, M. and Hall, K. (2005) 'Identity and interaction: A sociocultural linguistic approach', Discourse Studies, 7(4–5), pp. 585–614.

Burton, D. (2015) 'Citizenship, super-inclusion and consumer credit policy in Kuwait', Journal of Social Policy, 44(1), pp. 25–42. https://doi.org/10.1017/S0047279414000579

Buzan, B., Wæver, O. and de Wilde, J. (1998) Security: A New Framework for Analysis. Lynne Rienner.

de Cillia, R., Reisigl, M. and Wodak, R. (1999) 'The discursive construction of national identities', Discourse & Society, 10(2), pp. 149–173.

Entman, R.M. (1993) 'Framing: Toward clarification of a fractured paradigm', Journal of Communication, 43(4), pp. 51–58.

Kahan, D.M. (2013) 'Ideology, motivated reasoning, and cognitive reflection', Judgment and Decision Making, 8(4), pp. 407–424.

Longva, A.N. (2006) 'Nationalism in pre-modern guise: The discourse on Hadhar and Badu in Kuwait', International Journal of Middle East Studies, 38(2), pp. 171–187. https://doi.org/10.1017/S0020743806412307

McCombs, M.E. and Shaw, D.L. (1972) 'The agenda-setting function of mass media', Public Opinion Quarterly, 36(2), pp. 176–187.

Sacks, H. (1992) Lectures on Conversation. Blackwell.

Schmidt, V.A. (2008) 'Discursive institutionalism: The explanatory power of ideas and discourse', Annual Review of Political Science, 11, pp. 303–326.

Slothuus, R. and de Vreese, C.H. (2010) 'Political parties, motivated reasoning, and issue framing effects', The Journal of Politics, 72(3), pp. 630–645.

Stokoe, E. (2012) 'Moving forward with membership categorization analysis: Methods for systematic analysis', Discourse Studies, 14(3), pp. 277–303.

Suchman, M.C. (1995) 'Managing legitimacy: Strategic and institutional approaches', Academy of Management Review, 20(3), pp. 571–610.

ملحق: سجل الشواهد اللغوية الموثقة (تحليل نوعي):

يعرض هذا السجل 6 مواد صحفية منشورة تم التمكن من الرجوع إلى نصوصها، بما فيها المادة التي تم نشرها من قبل صحيفة «الأنباء» بتاريخ 19 أغسطس 2020، وقد تضمنت تصريحات منسوبة إلى سامي الفرج وبدر العيسى وعلي الردعان خلال اجتماع مجموعة الثمانين. أما مادتا 4 مايو 2018 و25 أغسطس 2022 فلم تدخلا في هذا السجل لعدم استكمال مراجعة نصيهما الكاملين. والشواهد التالية أمثلة انتقائية وليست حصرا لجميع مواضع الألفاظ.

المصدر والتاريخ	الإسناد أو نوع القول	الشاهد/المسألة المدروسة	رابط المصدر الأصلي
الجريدة، 27 مارس 2017	تصريحات عادل الزواوي في الخبر	التحذير من العبث بالهوية والتدليس والتزوير	https://www.aljarida.com/articles/1490621061343434000
الأنباء، 6 نوفمبر 2017	مقابلة مباشرة مع أسامة الخشرم	استعمال «أهل الكويت» وسيادة الجنسية	https://www.alanba.com.kw/ar/kuwait-news/788207/
الأنباء، 19 أغسطس 2020	تصريحات فردية منسوبة إلى سامي الفرج وبدر العيسى وعلي الردعان خلال اجتماع مجموعة الثمانين	الأمن الوطني والشخصية الوطنية (الفرج)؛ التعليم والتنمية والأجيال القادمة (العيسى)؛ الكوادر الوطنية والفزعة للدولة (الردعان)	https://www.alanba.com.kw/987940/
الراي، 18 أكتوبر 2020	حديث جماعي منسوب إلى أعضاء المجموعة	«الكويتيون المؤسسون» والحقوق السياسية	https://www.alraimedia.com/ampArticle/1504500
الراي، 21 ديسمبر 2021	تصريحات خلال مناسبة للمجموعة	الهوية الوطنية والدور المعلن للمجموعة	https://www.alraimedia.com/article/1568637/
الراي، 13 نوفمبر 2022	بيان منسوب إلى عادل الزواوي	«أهل الكويت» وسيادة الجنسية	https://www.alraimedia.com/ampArticle/1614737